الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

قسم: العلوم الاقتصادية تخصص: مالية بنوك وتسيير المخاطر

بعنـوان:

محاولة تصنيف البنوك حسب مؤشرات تقييم الأداء باستخدام نموذج التحليل العاملي ACP
ـ تطبيق على مجموعة من البنوك العربيةـ

من إعداد الطالبين:

- حفصي نصرالدين
- سماحي رشيـــد

تحت إشراف الأستاذ:

رزين عكاشة

أعضاء لجنة المناقشة :

الاستاذ.....رئيسا

الاستاذ.....مشرفا

الاستاذ.....ممتحنا

الاستاذ.....ممتحنا

السنة الجامعية :2014/2013

إهــداء

إلى الوالدين الكريمين.

إلى إخوتي و أخواتي.

إلى الذين حملوا شعلة العلم.

إلى الذين يتلمسون الطريق المستقيم.

لبناء جيل جديد على أساس من الإيمان و العلم و المعرفة.

إلى هؤلاء جميعا... أهدي هذا العمل.

شكر و تقدير

نتوجه بالشكر الجزيل إلى **الأستاذ: رزين عكاشة**، الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل المتواضع، و على توجيهاته العلمية القيمة.

نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة، من أساتذة و طلبة، و هم كثر لا يتسع المقام لذكرهم ببأسمائهم.

نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من رئيس لجنة المناقشة و أعضائها على قبول مناقشة هذه المذكرة و الملاحظات التي سيقدمونها بهدف تصويبها و الإرتقاء بمستواها.

في الأخير نتقدم بالشكر و الإمتنان إلى كل من ساعدنا في إنجاز و إتمام هذه المذكرة.

المقدمة العامة:

يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان،فالبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة،و أولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال،ويعد البنك التجاري أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد وهذا بفضل الخصائص والتي ينفرد بها عن المؤسسات المالية الأخرى.

ويحتل تقييم الأداء المالي للبنوك أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية، نظراً لندرة الموارد الاقتصادية والمالية مقارنة بالاحتياجات الكبيرة لها. لهذا يعتبر من أهم التحديات التي يواجهها مدراء البنوك هو كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة لهم أفضل استخدام. ويتجلى هدف تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك والمؤسسات المالية في توفير المعلومات المالية لكل الأطراف المهتمة بنشاط البنك للوقوف على نقاط القوة والضعف فيه كما تعد المؤشرات المالية من أدوات التحليل الأكثر شيوعاً واستخداماً في تقييم الأداء الكلي والجزئي للمنظمات كافة، ويمكن ذلك من خلال إجراء المقارنة بين المؤشرات المالية للبنك الواحد خلال فترة زمنية محددة، أو مقارنة متوسط المؤشرات المالية لمجموعة من البنوك مع معيار المناسب للمنظمات المماثلة لها في نفس النشاط أو القطاع.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية بحثنا الأساسية حول التساؤل التالي:

- كيف يمكن تصنيف البنوك حسب مؤشرات تقييم الأداء باستخدام أسلوب التحليل العاملي ACP؟

ويمكن طرح التساؤلات الفرعية:

- ماهية مؤشرات تقييم الأداء البنكي ؟
- ما هي أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية ؟
- ما هو نموذج التحليل العاملي ؟

وكمحاولة للإجابة عن الإشكالية السابقة يمكن أن نقترح:

الفرضيات التالية:

- النسب المالية هي إحدى المؤشرات الأكثر استعمالا لتقييم أداء البنوك.
- نموذج تحليل العاملي هو الأسلوب الحديث المناسب لتصنيف أداء البنوك التجارية.
- إن تصنيف البنوك حسب مؤشرات الأداء يساهم بدرجة كبيرة في التوجيه الأمثل للمشاريع الاقتصادية.

مبررات اختيار الموضوع :

هناك مجموعة من الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع نجملها كمايلي:

- مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاقتصادية لأي بلد .
- البنوك من الركائز الأساسية للنظام المالي والاقتصادي.
- إعطاء نظرة وتوجيه عملاء البنوك من خلال تصنيفها وذلك بتوجههم نحو البنوك ذات الأداء العالي.
- محاولة تقديم مساهمة ولو كانت بسيطة ضمن الجهود المبذولة لرفع هذا القطاع .

- التعرف أكثر على نموذج التحليل العاملي وكيفية تطبيقه في مجال البنوك .
- توافق موضوع المذكرة مع طبيعة تخصص المسار الدراسي(ماستر:بنوك ،مالية وتسيير المخاطر).

أهمية الدراسة :

نظرا لأهمية دور البنوك التجارية في الاقتصاد لبلد ما من معاملات وخدمات وتسهيلات، ودعم المشاريع المختلفة،فليس كل البنوك تؤدي مهامها بصفة ايجابية، ومن خلال هذه الدراسة نتمكن من معرفة مدى فعالية البنوك وأداءها الحقيقي، وذلك عن طريق قياس المؤشرات أو أهم النسب المالية المختلفة للبنك التجاري (نسب الربحية، السيولة، راس المال ، التوظيف .....الخ).

ومن خلال الجانب التطبيقي الذي يخص دراسة بعض البنوك العربية، سوف نتعرف على مدى فعاليتها ومردو ديتها حتى يتسنى لنا من خلال هذه الدراسة تشخيص ومعرفة نقاط القوة والضعف لهذه البنوك، ومحاولة إعطاء النتائج المتوصل إليها يمكن من معرفة فعالية وأداء البنوك التجارية العربية.

أهداف الدراسة:

- إبراز الجدوى من وراء تقييم البنك باستخدام النسب المالية .
- الوصول إلى نتيجة مقنعة حول دور البنك بناءا على تقييم الأداء .
- التعرف على المخاطر التي تحيط بالبنك والمؤثرة على مستوى أداءه وتصنيفه.

منهج البحث و تقسيمه:

لتحليل ودراسة إشكالية البحث فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول ، مقدمة وخاتمة .

كما قمنا بترتيب الفصول بطريقة منهجية تسمح بترابط عناصر البحث مع مراعاة التسلسل في الترتيب والأفكار، وعليه يتناول الفصل الأول الإطار النظري للبنوك التجارية ، وفصل ثاني تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام النسب المالية، أما الفصل الثالث فيتعلق بالجانب التطبيقي الذي يتمحور حول دراسة أداء بعض البنوك العربية .

الدراسات السابقة:

تناولت موضوع تقيم أداء البنوك التجارية العديد من الدراسات ، سواءا كانت دراسات جزائرية أو أجنبية.

ومنها الدراسة التي قام بها كل من د. إياد فاضل ود.ثائر عدنان بكلية الاقتصاد بجامعة الأردن بعنوان تحليل وتقييم أداء البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (1998 . 2002)

ملخص الدراسة السابقة الاولى:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي لعينة مختارة من البنوك التجارية الأردنية خلال السنوات (1998 – 2002)، وذلك باستخدام النسب المالية المعتمدة في تقييم الأداء المالي للبنوك، لمعرفة مستوى أدائها مقارنة مع مستوى الأداء المالي للبنوك التجارية الأخرى العاملة في السوق الأردني خلال سنوات الدراسة ولأغراض تحقيق هدف الدراسة تم استخراج متوسط المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم نشاط البنوك عينة الدراسة وكفاءة تشغيل رأسمالها ونسب ربحيتها، كما تم استخراج المتوسط للمؤشرات ذاتها لأحد عشر بنكاً يمثلون مجتمع الدراسة، ثم تمت المقارنة فيما بين المتوسطين.

وقـد توصـلت الدراسـة إلى ضـعف إدارة الأمـوال واسـتخدامها لـدى البنـوك الأردنيـة، وأتضـح ذلـك مـن خـلال وجـود فـائض كبـير في كميـة النقـد الـذي تحـتفظ بـه البنـوك الاسـتثمارية سـواء علـى صـورة نقـد في الصـندوق أو لـدى البنـوك الأخـرى، كمـا أظهـرت الدراسـة انخفـاض في معـدل العائـد علـى رأس المـال المدفوع للبنوك.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن الأخذ بها لمواجهة انخفاض العوائد التي حققتها البنوك عينة الدراسة خلال السنوات التي تم بحثها.

في ضوء ما تقدم يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

1) علـى إدارة البنـوك الاسـتعانة بـالخبرات العلميـة والعمليـة الكفـأة القـادرة علـى تقـديم الاستشـارة حـول كيفيـة الـتخلص مـن النقـد الفـائض و إدارة الموجـودات بشـكل أفضـل ممـا يفـتح أمامهـا فـرص أكـبر للنجـاح والتقدم وإحراز مركز تنافسي أفضل في السوق المحلي والخارجي .

2) ضـرورة القيـام بالموازنـة بـين مواعيـد اسـتحقاق الأوراق الماليـة الحكوميـة، ومواعيـد اسـتحقاق القـروض الممنوحة من البنوك مع مواعيد استحقاق الودائع الثابتة التي بحوزة البنوك.

3) نوصـي إدارة البنـوك الاسـتثمارية بالتوسـع في الخـدمات الـتي تقـدمها لزبائنهـا، وخاصـة الخـدمات الحديثـة (كتقـديم الاستشـارات للزبـائن، وقطـع الفـواتير المختلفـة، والخـزائن الحديديـة، وبطاقـات الائتمـان Credit Card وغيرهـا)، فهـي تمثـل مجـالات لتوظيـف السـيولة الماليـة الفائضـة لـدى البنـوك فضـلاً عـن العمـولات والفوائـد الكبـيرة الـتي يمكـن أن تحققهـا البنـوك وتسـاهم في تحسـين الربحيـة ومـن ثم دعـم القيمـة السوقية لأسهم البنوك.

4) نوصـي بضـرورة قيـام البنـوك الاسـتثمارية الأردنيـة بالتوسـع بفـتح فـروع وفي مواقـع جغرافيـة مختلفـة مـن أجـل دعـم مركزهـا المـالي والتنافسـي، ولفـتح المجـال أمامهـا في زيـادة حجـم الأمـوال القابلـة للإقـراض والاستثمار.

ومن الدراسات الجزائرية حول الموضوع ، الدراسة التي قام بها الدكتور قريشي محمد جموعي بجامعة ورقلة بعنوان تقييم اداء البنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2000)، والذي قام بدراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية .

ملخص الدراسة السابقة الثانية:

تناولت هذه الدراسة كيفية استخدام البيانات و المعطيات المالية في تقييم أداء البنوك، وتطبيق ذلك على مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية: BNA-CPA-BDL-BARAKA ، باستخدام بيانات قوائمها المالية (الميزانية و حسابات النتائج) ، وتوضيح العلاقة المتبادلة بين ربحية البنك ومخاطره ،ثم المقارنة البنوك فيما بينها من ناحية الأداء. واستخدم في هذه الدراسة نموذج تحليلي يعرف بنموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) وتحاول من خلاله المقارنة بين أداء البنوك محل الدراسة من حيث العائد أو المرد ودية والكفاءة في إدارة التكاليف، وإنتاجية أصول كل بنك من جهة ، ومن حيث المخاطر، التي تواجه كل بنك.

مقدمة الفصل:

يطلق على البنوك التجارية في بعض الأحيان تسمية بنوك الودائع، ذلك لأن نشاط هذه البنوك يقتصر على عمليات قبول الودائع ومنح الائتمان.

فهي تعتمد على مصادر التحويل من الغير على شكل ودائع، بينما تعتمد المؤسسات المالية على استخدام أموالها الخاصة، وإذا اضطرت لاستخدام أموال الغير فيكون ذلك في ظروف استثنائية.

وتلعب البنوك التجارية دور رئيسي في توفير الموارد المالية للراغبين في الاقتراض بهدف استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقتصاد، وترجع أهمية هذا الدور إلى أنه يمثل إحدى الدلائل القوية على أن النظام المالي والاقتصادي بوجه عام يعملان بكفاءة وانتظام.

وللتطرق لهذا الفصل البنوك التجارية ارتأينا أن نقسم الفصل إلى مبحثين، الأول يتناول ما هي البنوك التجارية، وفي مبحث ثاني آليات البنك التجاري.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

للبنوك التجارية أهمية بالغة في الأنظمة المالية، وذلك للدور المنوط بهذا النوع من البنوك، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم البنك التجاري، وخصائصه، ووظائف البنك التجارية.

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية

سنحاول التطرق لأكثر من تعريف واحد للبنك التجاري وإن مجمل التعاريف تنصب حول مفهوم واحد للبنك التجاري:

- ✓ يتفق جميع الاقتصاديين على أن البنك هو مؤسسة أو وحدة اقتصادية تتعامل بالنقود، من خلال قبولها للودائع والمدخرات من مصادر مختلفة، وإعادة استثمارها في شتى نواحي الاستثمار، بما فيها منح التسهيلات المصرفية لعملائها، والحصول على عوائد نتيجة قيامها بهذا النشاط.

ومعنى ذلك أن البنك هو مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع، واستخدامها في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق عدة أهداف أهمها:

1- الحصول على عائد مناسب

2- تنظيم عملية استثمار الموارد المالية المتاحة بما يعود بالنفع على الأفراد والاقتصاد الوطني ككل.[1]

- ✓ أما التعريف القانوني للبنك، فقد ورد في التشريع الفرنسي غلى أن البنك هو << تلك المؤسسة التي تقوم على سبيل الاحتراف بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما شابها ثم إعادة استخدام هذه الأموال لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان>>[1]
- ✓ أما التعريف الجزائري ، فقد عرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها << أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون>>.

وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

- جمع الودائع من الجمهور
- منح القروض
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها[2]

[1] د.عبد الإله نعمة جعفر : النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين –حار المناهج للنشر –عمان –الأردن 2007.

[1] MARKSL et coleman- cases in commercial bank management – ne w York- 1992.

إذن يمكن تعريف البنك التجاري على أنه المنشأة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (أشخاص معنوية)، ثم تعيد استخدام هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض (الائتمان) بهدف تحقيق الربح.[3]

المطلب الثاني: خصائص ووظائف البنوك التجارية

أولا الخصائص: بالإضافة إلى ما سبق في أن البنوك التجارية هي التي تتفرد بقبول وجمع الودائع من الجمهور وإعادة منحها في شكل قروض فإن البنوك التجارية تتصف بالخصائص التالية:

1) تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه: يمارس البنك المركزي رقابته على البنوك التجارية من خلال جهاز مكلف بذلك (لجنة الرقابة)، في حين أن البنوك التجارية لا يمكنها أن تمارس أي رقابة على البنك المركزي، ولا يكفي البنك المركزي بممارسة رقابة توجيهية على البنوك بل يحق له كذلك أن يفرض عليها أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية أو الجنائية، وقد تكون الرقابة الممارسة من البنك المركزي على البنوك التجارية بصفة مباشرة وقد تدوم لعدة أيام، يقوم من خلالها بإجراء الفحص الدوري أو الفجائي على أوضاع البنك، فيدقق في موجودات البنك وطريقة استعمال الموارد المتاحة، كما يمكنه مراجعة أعمال الإدارة والتحقق من كفاية رأس المال والأموال الخاص. كما يحقق له الإطلاع على الحسابات المدنية وكذلك مدى تقيد البنك بالقوانين والأنظمة والتعليمات التي تصدرها السلطات التنفيذية.

2) تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد: تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجة السوق النقدية، إلا أن تعددها لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز، وتحقيق نوع من التفاهم بين مختلف البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، وهذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التحويل الواسع والسيطرة الشبه كلية على سوق النقد والمال، غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة تصور وجود بنك تجاري واحد في بلد ما، وهذا الأمر غير واقعي وغير عملي لأنه يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية.[1]

3) تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية: تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إجرائية وفير نهائية والثانية إجرائية ونهائية بقوة التشريع، وتتماثل النقود القانونية

---

[2] د. بلسمان بورياب: اقتصاديات البنوك والنقود –مرجع سابق –ص 113

[3] الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية –بن عكنون الجزائر العاصمة 2004- ص 202

[1] د. سلمان بودياب: مرجع سابق ص 114

في قيمتها المطلقة بغض النظر عن اختلاف الزمان والمكان، بعكس النقود الودائع التي تكون عادة متباينة متغايرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب عادة القطاع الاقتصادي.

4) تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي: تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر ربح ممكن وبأقل نفقة، وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل أساسا في إصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية، والاعتراف والرقابة والتوجيه.

فعندما يفتح البنك المركزي حسابات للبنوك لا يقصد الربح وإنما تسهيل سير العمليات الاقتصادية وتنظيمها والإشراف عليها.[2]

ثانيا: وظائف البنك التجاري

لاشك في أن تأسيس أي بنك تجاري، يعني قيامه بمجموعة من الخدمات البنكية لعملائه، بالإضافة إلى دعمه الاقتصاد الوطني، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية ولتحقيق هذه الأهداف لابد للبنك من أداء مجموعة من الوظائف أهمها:

1) قبول الودائع من الأفراد والمؤسسات، في شكل حسابات جارية أو ودائع لأجل ثم إقراض جزءا منها للغير بقروض لمدة معينة، وبضمانات للحصول على عائد منسب من هذه العملية.

2) شراء وبيع الأوراق المالية (أسهم وسندات)، وتحصيل كبوناتها لحساب العملاء، وإصدار خطابات الضمان، وكذلك فتح الإعتمادات المستندية لتسهيل عملية الاستراد والتصدير.

3) تحصيل الأوراق التجارية (الشيكات والكمبيالات) نيابة عن العملاء، وكذلك خصم الأوراق التجارية المقدمة من العملاء الذين يتمتعون بمقدرة مالية جيدة.

4) المساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية، أو دعمها ماليا، وكذلك تنمية المدخرات والاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني.

5) خلق واستخدام وسائل حديثة تحل محل التعامل بالنقد الفعلي، ممثلة في الشيكات المصرفية وبوالص التحصيل، وغيرها من وسائل التعامل الحديثة.

[2] د. سلمان بودياب: مرجع سابق ص 115

6) تسجيل العمليات المالية للعملاء الخاصة بتقديم الخدمات البنكية لهم، والاحتفاظ بسجلات صحيحة عن تلك الخدمات، سواء كان هؤلاء أشخاصا أو وحدات اقتصادية تابعة للقطاع العام أو الخاص، بما يتيح للبنك أو أطراف أخرى إمكانية فحص ومراجعة حساباتهم عند الضرورة.[1]

وعلى مستوى نشاط البنك التجاري الجزائري، لا تختلف الوظائف عما سبق إلا أنه وحسب قانون النقد والقرض تصنف وظائف وعمليات البنك إلى عمليات أساسية وتابعة:

أولا: العمليات الأساسية

تتركز العمليات الرئيسية للبنك حول ثلاثة أنواع رئيسية هي:

- جمع الودائع مهما كان نوعها من الجمهور: فإن الودائع تحدد إلى حد كبير مجال التحرك بالنسبة للبنوك التجارية.
- منح القروض مهما كانت طبيعتها: وقد ألغى قانون النقد والقرض الشروط التمييزية لمنح القروض وفق القطاع أو حسب الطبيعة القانونية للمؤسسة، وفي هذا الخصوص لم يعد انتماء المؤسسة الطالبة للقرض إلى القطاع العام سببا في الاستفادة بشروط أخف من الشروط المطبقة على مؤسسات القطاع الخامس، كما أن منح القروض أصبح يخضع إلى قواعد التجارة ومعايير الربحية والمردودية وذلك لتجنب الإجراءات البيروقراطية وتحسين فعالية إجراءات التقييم الخاص بوضعية الزبائن وأداء مشاريعهم.
- وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن: وإدارة هذه الوسائل بشكل يسهل إجراء العمليات المالية ويوسع من مجالات تدخل البنوك، وكلما كانت وسائل الدفع المتاحة كثيرة كلما كان ذلك أمرا إيجابيا في النظام[1] البنكي، ولذلك يجب أن تكون إدارة جيدة لهذه الوسائل من طرف النظام البنكي، أن تكون هناك محفزات لإدخال ثقافة استعمال هذه الوسائل وإقناع الجمهور بذلك، كما ينبغي أن تكون هناك آليات كافية للحماية والوقاية من السلبيات والأضرار التي يمكن أن يلحقها إدخال هذه الوسائل.

ثانيا: العمليات التابعة

[1] د.عبد الإله نعمة جعفر –النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين –دار المناهج للنشر والتوزيع عمان –الأردن 2007 –ص 22.

[1] الطاهر لطرش –تقنيات البنوك: ديوان المطبوعات الجامعية –بن عكنون الجزائر الطبعة الثالثة 2004 –ص216 و217.

بالإضافة إلى العمليات الأساسية، يمكن للبنوك القيام بعمليات أخرى يعتبرها القانون النقد والقرض تابعة، وليس معناها أنها غير مهمة أو ليست ضرورية ولكن كونها فقط قد تكون ناشئة من العمليات الأساسية أو يتم القيام بها من حين لآخر وهي:

- عمليات الصرف لصالح الزبائن: وقد حدد التنظيم آليات القيام بعمليات الصرف، كما حددت التعليمة رقم 94-20 المؤرخة في 12 أفريل 1994 الشروط التي يجب على النظام البنكي احترامها عند القيام بعمليات الصرف.
- توظيف القيم المنقولة وجميع الموجودات المالية والاكتساب لها وشرائها وإدارتها وبيعها.
- المشورة والإدارة المالية، والهندسة المالية، وجميع الخدمات التي تسهل قيام المؤسسات في إطار قواعد والشروط القانونية المنظمة للمهن الحرة.
- عمليات الإيجار العادي للأموال المنقولة وغير المنقولة، فيما يخص البنوك المخولة بإجراء عمليات إيجار مقرونة بحق خيار الشراء (القرض الإيجاري).
- الدخول في مساهمات سواء في مؤسسات موجودة أو في طريق الإنشاء دون أن تتعدى هذه المؤسسات حدودا معينة (نصف الأموال الخاصة).
- تلقي أموال من الجمهور بغرض توظيفها لدى مؤسسات دون اعتبارها من ضمن الودائع.

وهكذا تستطيع البنوك القيام بمهام متنوعة تتغير من مجرد تقديم الاستثمارات المالية إلى إدارة الثروة في السوق المالية، كما تختلف طرق التمويل من عمليات القرض العادي إلى عمليات القرض الإيجاري.[1]

المطلب الثالث: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك

[1] الطاهر لطرش –تقنيات البنوك: ديوان المطبوعات الجامعية –بن عكنون الجزائر الطبعة الثالثة 2004 –ص216 و217.

أولا: مصادر التحويل

يمكن تقسيم مصادر التحويل التي يستخدمها البنك إلى داخلية وخارجية

- المصادر الداخلية:

هي التي تظهر على شكل رأس مال الاحتياطات القانونية لدى البنك المركزي أو الاحتياطات الخاصة، إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من موارد البنك وتعتبر بمثابة توفير قدر من الأمان لأصحاب الودائع في وقت الأزمات.

- المصادر الخارجية:

✓ الودائع: وتمثل الجزء الأكبر من مصادر الأموال، ولها عدة أنواع مختلفة

✓ الاقتراض من البنك المركزي: حيث تستطيع البنوك التجارية وقت الحاجة الماسة للنقود، أو لمواجهة حالات السحب الشديد، أو لأغراض خاصة أخرى الإقتراض من ابنك المركزي.

✓ الإقتراض من الغير: سواء من البنوك الأخرى أو من المؤسسات المالية المختلفة بالتمويل.

ثانيا: استخدامات الأموال

يقوم البنك بتوزيع موارده على الأوجه التالية:

- القروض والتسليفات للعملاء.
- الأوراق التجارية المخصومة.
- استثمارات البنك، سواء على شكل مستندات حكومية أو أسهم سندات شركات تجارية وصناعية.
- الأموال الثابتة سواء كانت المباني والآلات والسيارات والحاسبات والأثاث ...إلخ.[1]
- ومن الاستعراض السابق يتضح لنا أن الودائع تكون الجانب الأكبر من موارد البنك لذلك نجد أن البنوك عند توزيع مواردها على الأوجه المختلفة نأخذ بنظر الاعتبار عاملين أساسيين هما:

1- قدرة البنك على الوفاء بأية مبالغ تطلب منه نقدا من أصحاب الودائع التجارية، لهذا يحتفظ ابنك بنسبة معينة من ودائعه لدى البنك المركزي باسم احتياطي قانوني.

2- عامل الربح يمكن البنك من تحقيق إيداع كاف لدفع الفوائد من المبالغ المودعة وكذلك لتكوين الاحتياطات اللازمة.

[1] حسين جميل البديري، البنوك، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2003، ص 17 و18

وعلى ذلك فإن سياسة البنك الناجحة تقوم على توزيع واستخدام موارده المالية على مختلف أنواع الأصول بطريقة تحقق توازن مبدأ السيولة ومبدأ تحقيق الربح.[1]

المبحث الثاني: آليات البنك التجاري

تساهم البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي للبلد، حيث تعتبر أحد العناصر الأساسية للنظام المالي الذي تعتمد عليه السلطات النقدية، وتعمل وتقوم البنوك التجارية بمختلف وظائفها معتمدة في ذلك على مجموعة من الآليات وهي الودائع والحسابات وكذلك وسائل الدفع المستخدمة وهي العناصر التي سنتطرق لها في المبحث للتعرف عليها أكثر.

المطلب الأول: الودائع والحسابات

الفرع الأول: الودائع

يرغب الأفراد أحيانا ولاعتبارات مختلفة، في تفضيل عدم الاحتفاظ بالنقود لديهم، ويبحثون على أحسن الصيغ للحفاظ عليها، وتطرح البنوك واحدة من هذه الصيغ، وهي إتاحة الفرصة للأفراد من أجل الاحتفاظ بالنقود لديها.

تعريف الوديعة:

هي كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة الأجل على سبيل الحفظ أو التوظيف، وتتجسد هذه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية، على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحيانا أشكال أخرى (مثل الذهب).[1]

أنواع الودائع:

[1] حسين جميل البديري، البنوك، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2003، ص 19

[1] الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، مرجع سابق ص 25

1) **الودائع تحت الطلب**: وتكون هذه على شكل حساب جار أو حساب شيكات، حيث يمكن سحبها بمجرد الطلب وفي أي لحظة، وغالبا لا يتقاضى العميل مقابل إيداعها أي ثمن الفائدة وقد تنعدم في بعض الأنظمة النقدية دفع أُي فائدة على هذا النوع من الودائع، الذي يطلق عليه أيضا الودائع الجارية، إلا أن الاتجاه الحديث يشجع على إعطاء فائدة بسيطة خاصة بالنسبة للمبالغ الكبيرة بقصد جذبها.[1]

2) **الودائع لأجل**: هي الودائع التي تحدد فترة إيداعها لدى البنك بفترة معينة، يتفق العميل والبنك، مقابل فائدة محددة ولا يحق للعميل سحب الوديعة أو جزء منها إلا بعد انتهاء أجل الوديعة، فعندما تكون الفائدة على الودائع التي أمدها ثلاثة أشهر 4% سنويا، فإن معدل الفائدة يكون 5% سنويا على الودائع التي أجلها ستة أشهر ... وهكذا

ويتم حساب الفائدة عادة وفقا للمعادلة التالية:

الفائدة =مبلغ الوديعة × $\frac{\text{المعدل}}{100}$ × الفترة الزمنية [2]

3) **الودائع الادخارية (التوفير)**: تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية ادخار وتوفير حقيقية، نظرا لمدة إيداعها في البنوك والعائد المنتظر منها، والمتمثل في سعر الفائدة الذي تتغير قيمته تبعا لعوامل متعددة منها: سياسة البنك المركزي، سعر الخصم، حجم السيولة، مدة الوديعة حجمها، تقلبات العملة....إلخ

وهذا النوع من الودائع تستعمله البنوك في منح القروض طويلة الأجل.[3]

4) **الودائع الائتمانية**: وهي عبارة عن ودائع كتابية، أي ناتجة عن مجرد تسجيل محاسبي لحركات الأموال داخل البنك، وإن هذا النوع من الودائع الائتمانية تزيد كما قلت الأموال المحسوبة فعلا من البنك، وتنقص مع زيادتها.

ويختلف هذا النوع من الودائع عن بقية الأنواع الأخرى، فهو النوع الوحيد الذي لا يكون نتيجة إيداع حقيقي، بل هو ناشئ عن مجرد فتح حسابات ائتمانية، والقيام بعمليات الإقراض، فحينما يقوم صاحب وديعة حقيقية بتحرير شيك لفائدة شخص ما دون أن يقوم هذا الشخص بسحب فعلي للنقود، فإن البنك يقوم بتسجيل هذه العملية

[1] د.سلمان بودياب، اقتصاديات النقود، البنوك، المؤسسة الجامعية للنشر بيروت لبنان 1996، ص 133

[2] د.عبد الإله نعمة جعفر: النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين. دار المناهج للنشر. عمان الأردن 2007 –ص133

[3] د.سلمان بودياب. مرجع سابق ص 134

محاسبيا، بحيث يجعل حساب المحسوب عليه مدينا وحساب المستفيد دائنا، وهذا التحويل بين الحسابين يعتبر بالنسبة للبنك وديعة ليست فعلية على كل حال ولكن تسمح بالتوسع في القرض دون دفع نقود حقيقية.[1]

الفرع الثاني: الحسابات

يحتاج الأشخاص الطبيعيين كانوا أم اعتباريين إلى التعامل مع البنوك، سواء لغرض الاحتفاظ بأموالهم لديها، أم الاستفادة من التسهيلات البنكية في شكل قروض أو لعمليات أخرى، وتجسد هذه العلاقة في قيام الشخص بفتح حساب في البنك الذي يختاره، ويفتح الحساب بإعطاء رقم تسلسلي يرمز إلى صاحب الحساب ولا يمكن لأي شخص مهما كان أن يتصرف فيه إلا صاحبه، أو بأمر منه، ويسجد هذا الأمر في الإمضاء على وثيقة السحب المتمثلة في الشيك.

تعريف الحساب:

هو عبارة عن رمز رقمي تقترن به معظم العمليات المالية لصاحبه في علاقته مع البنك.

- ومن ناحية أخرى هو عبارة عن معاهدة أو إتفاق بين البنك الذي يفتحه والشخص الذي يفتح لصالحه، تنظم بها كافة العمليات.

ومما سبق نستخلص الأدوار الرئيسية التي يمثلها الحساب:

1) الحساب عبارة عن وسيلة محاسبية تسمح للبنك بمراقبة العمليات المالية وتسجيلها.
2) الحساب أداة تسوية بين العميل والبنك.
3) يعتبر الحساب وسيلة ضمان بالنسبة للبنك.[1]

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق ص 28

[1] أحمد هني: العملة والنقود. ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1991 –ص 77

أنواع الحساب والعمليات عليه:

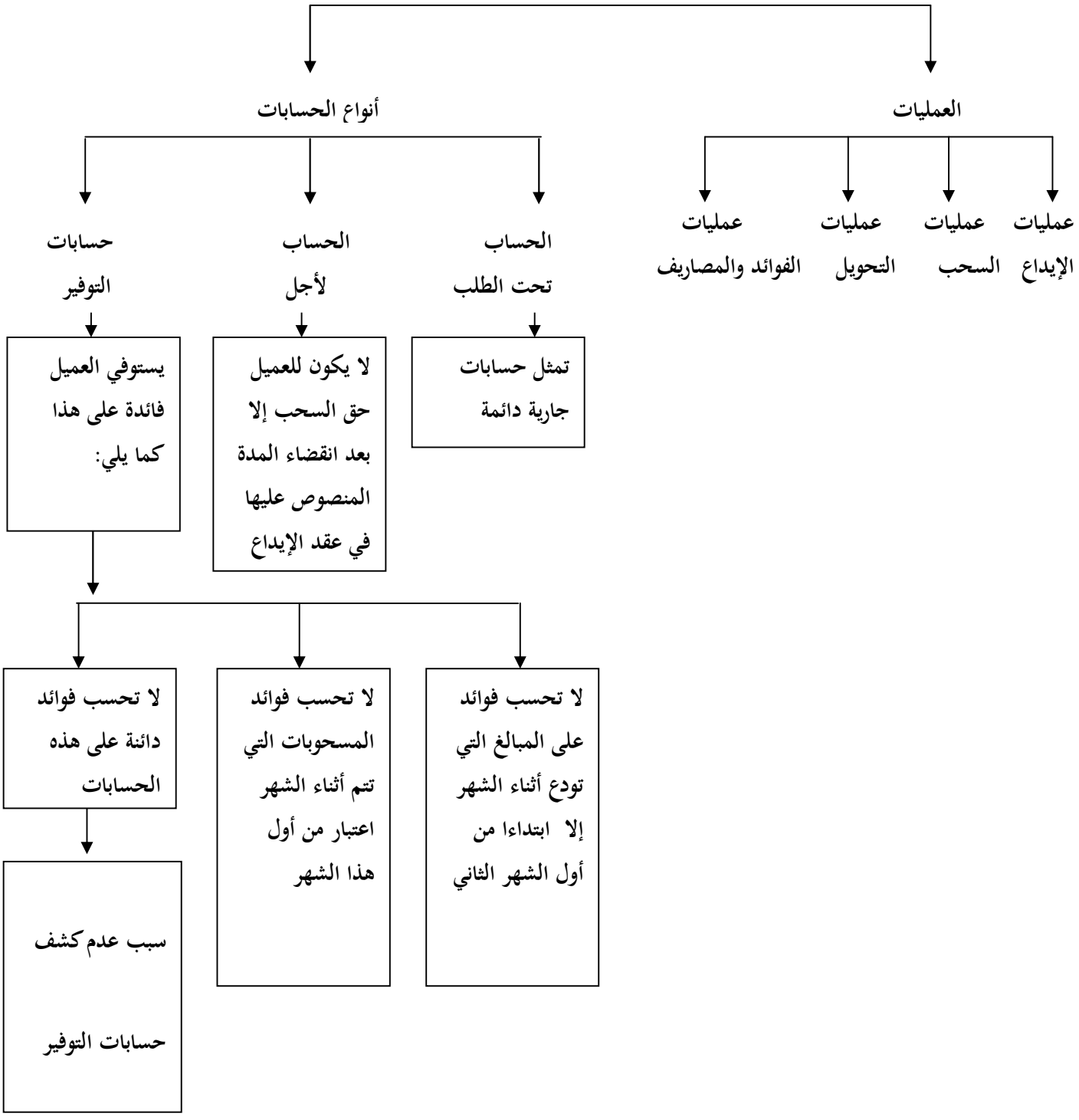

شكل رقم (01): أنواع الحساب والعمليات في البنك[1]

[1] د. عبد الإله نعمة – مرجع سابق ص 135

أولا: أنواع الحساب

1- حساب الإطلاع: هو الذي تتم فيه العمليات المالية للزبون بدون قيود أو شروط، فلا وقت يفرض عند السحب ولا إشعار مسبق، ويمكن لصاحب الحساب أن يسحب في أي لحظة وبدون أي عراقيل من قبل البنك، وتتم عملية السحب فيه عن طريق الشيك، ويفتح هذا النوع للأشخاص الطبيعيين، ومن خصائصه الأساسية أن يكون دائما دائنا، أي أن السحب يكون في حدود الرصيد الموجود.

2- الحساب الجاري: الحساب الجاري له نفس خصائص حساب الإطلاع ولكنه يفتح لفائدة التجار لاستعماله في عملياتهم المهنية، وينبغي أن تكون هذه الحسابات مفصولة عن حساباتهم الشخصية كأفراد عاديين، ومن خصائصه الأساسية أن البنك يسمح لصاحب الحساب بالسحب حتى ولم يكون فيه أي رصيد، وذلك نظرا لطبيعة العمليات التجارية.

3- الحساب لأجل: هذا النوع يتطلب بعض الشروط والقيود عكس حساب الإطلاع، فالأموال تودع في هذا الحساب لفترة معينة ومحددة مسبقا، ولا يمكن لصاحبها التصرف فيها متى شاء، بل إلا بعد انقضاء المدة.[1]

4- الحساب على الدفتر: وعلى العكس الحسابين السابقين، فإن الحساب على الدفتر لا يتطلب استعمال الشيكات أثناء العمليات القائمة بين البنك والزبون، وعلى هذا الأساس فإن كل العمليات على هذا الحساب تسجل وجوبا في دفتر خاص يسلم لصاحب الحساب عند فته، وهذا الحساب شخصي جدا بحيث لا يمكن لصاحبه إعطاء أمر لفائدة شخص آخر، و يستفيد من فائدة أيضا.[2]

[1] أحمد هني، مرجع سابق ص 80

[2] الطاهر لطرش مرجع سابق ص 18

ثانيا: العمليات على الحساب

يمكن لصاحب الحساب إجراء ثلاثة عمليات أساسية على الحساب وهي: الإيداع، السحب، التحويل.

1) عمليات الإيداع: هي تغذية الحساب بأموال يضعها الزبون، كما تزيد من موارد البنك وتسمح له بزيادة قدرته على منح القروض.

2) عمليات السحب: هي عبارة عن جميع الاقتطاعات التي يقوم بها الشخص من حسابه، وتنقص عملية السحب من رصيد الحساب، ويمكن أن يكون إجراء هذه العملية إما لفائدة صاحب الحساب أو لفائدة أي شخص آخر بأمر من صاحب الحساب شخصيا.

3) عمليات التحويل: تتمثل في نقل الأموال من حساب لآخر داخل نفس البنك، أو بين حسابين مفتوحين في بنكين مختلفين، سواء كان هذين الحسابين لشخص واحد أو لشخصين مختلفين، وتتجسد هذه العملية باقتطاع مبلغ معين من حساب الممدين وإضافة إلى حساب الدائن، ومنه ينخفض رصيد حساب الشخص المسحوب عليه ويزيد رصيد حساب الشخص المستفيد.

وعملية التحويل لا تؤثر على الرصيد النهائي للنظام البنكي من النقود القانوني، لأن ما نقص لدى هيئة معينة من هذا النظام قد زاد لدى هيئة أخرى.[1]

[1] الطاهر لطرش. مرجع سابق ص 19 و20

المطلب الثاني: وسائل الدفع

تعريفها:

عرفها الكاتب Theirry Bonneau << تعتبر الوسائل الدفع كل الأدوات، التي مهما كانت الدعائم والأساليب التقنية المستعملة، تسمح لكل الأشخاص بتحويل الأموال>>.

- أما المشرع الجزائري فقد عرف الوسائل الدفع في نص المادة 113 من قانون النقد، القرض كما يلي:

<<تعتبر وسائل الدفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل الأموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل>>.

وعليه يمكن تعريف وسائل الدفع على أنها الوسائل والأدوات التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال بغض النظر عن شكل السند المستخدم.

أنواع وسائل الدفع:

يمكن تقسيم وسائل الدفع إلى تقليدية وحديثة

I. التقليدية:

1- السفتجة: لم يقم المشرع الجزائري بتعريف السفتجة، غير أنه تناول الأحكام التي تنظمها من خلال المواد 390 إلى غاية 464 المنصوص علها في القانون التجاري الجزائري رقم 75-59 ويمكن تعريف السفتجة بأنها << محرر كتابي وفق شروط مذكورة في القانون، يتضمن أمرا صادرا من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامله مبلغا معينا بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين وتسمى السفتجة أيضا كميالة.

2- الشيك: الشيك هو صك متضمن أمرا من شخص يدعى الساحب إلى شخص آخر هو مسحوب عليه بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد مبلغ نقدي، وذلك بمجرد الإطلاع، وعادة ما يكون المسحوب عليه في الشيك أحد البنوك، والتي تقوم بطبع نماذج للشيك، يبرز فيه اسم البنك، المسحوب عليه بشكل ظاهر.[1]

3- السند لأمر: السند لأمر أو السند الإذني ورقة تتضمن تعهد محررها بدفع مبلغ معين لأذن شخص آخر هو المستفيد بمجرد الإطلاع أو في ميعاد محدد.

والمشرع الجزائري لم يعرف السند لأمر، لكنه ذكر الأحكام المنظمة له في المواد من 472 إلى 543 من القانون التجاري الجزائري.

II. الحديثة أو الإلكترونية:

لقد تطورت وسائل الدفع وذلك لعدة عوامل أهمها:

- تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية
- عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي وانعدام الأمن
- استخدام شبكة الانترنيت في المجال المصرفي
- التوجه نحو التجارة الإلكترونية

ومن أنواع وسائل الدفع الإلكترونية نذكر:

1) البطاقات البنكية: هي بطاقة تسمح لحاملها بسحب أو نقل الأموال، ولا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة تقرض أو مؤسسة مالية أو مصلحة مرخص لها بإصدار البطاقات، كالبنوك، الخزينة العامة، مصالح البريد...إلخ كما تعرف << أنها بطاقات بلاستيكية ومغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حملهم للنقود>> ومن أنواعها نذكر: بطاقة السحب الآلي، بطاقة الدفع، بطاقة الصرف البنكي، بطاقة الائتمان.

2) البطاقات الذكية: هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات حجم قياسي تحتوي في داخلها على شرائح للذاكرة تعمل بواسطة ميكرو كمبيوتر يزودها بطاقة تخزينية للبيانات.

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق

وباستخدامها في أجهزة الصرف الآلي يمكن للعميل شحنها بمبلغ معين من النقود من حسابه، وتخزن عليها كافة البيانات، وعليه لا تعتمد على الاتصال مع الحاسوب البنك، فهي عبارة عن كمبيوتر متنقل، وتمثل حماية كبيرة ضد التزوير وسوء الاستخدام.

3) **النقود الالكترونية**: هي عبارة عن <<قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي و تستعمل كآلة للدفع >>

ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنها << قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل إلكتروني أو ذاكرة إلكترونية لصالح المستهلك>>.

4) **الشيكات الإلكترونية**: الشيك الإلكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الإلكتروني المؤمن، وتتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك البنكي من تحديد مبلغ الشيك واسم المستفيد من أصدر الشيك وتوقيعه، ويكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة.

المطلب الثالث: العوامل موضع الدراسة عند تحليل طلب الحصول على القروض

يجب التحقق من قدرة المقترض ورغبته في الوفاء بالتزاماته عندما يحين ميعاد إنشائها، وتلخص هذه العوامل إلى خمسة وهي:

1) القدرة على السداد 2) السمعة 3) رأس المال 4) الضمان المقدم 5) الظروف الاقتصادية

1) **القدرة على السداد:** تهتم البنوك بالأهلية والقدرة على الإقراض والسداد، فقد تمنح البنوك بعض القروض إلى القصر لأهداف معينة، ولكن للخوف من عدم اعترافهم بذلك فإنها تشترط وجود كفيل، أي ضامن له أهلية قانونية على ممارسته هذه التصرفات للتوقيع على العقد.
وكذلك الحال إذا كانت الشركة طالبة للقرض، مهما كان نوعها شركة أشخاص فلابد من توقيع جميع الشركاء على العقد، وإذا كانت شركة أموال فلابد دراسة كفاءة إدارة الشركة.

2) **السمعة:** يعني مجال الائتمان معرفة مدى حرص العميل على سداد التزامات وتمسكه بشروط الاتفاق، فرجل المبادئ والأخلاق يمتلك مجموعة من الصفات كالأمانة والإخلاص، والحكمة والمثابرة، ولكن على أي حال من الأحوال يصعب التحقق من هذه الصفات وفقا لمعايير موضوعة من خلال سلوك وتصرفات طالب القرض وتعاملاته السابقة.

3) **الضمان:** قد يتم تسديد الغرض من حصيلة بيع الأصل الضامن، ولكن البنوك لا تفضل هذا الأسلوب إلا في حالة الضرورة القصوى لما لذلك من تأثير على علاقات البنك بعملائه، والوقت الذي ينقضي حتى إتمام عملية البيع، ونفس الشيء لا تفضل البنوك أسلوب سداد قرض من حصيلة قرض جديد إلا وفقا لشروط مسبقة.

4) **رأس المال**: يعتبر صافي الثروة، أي رأس المال المقدم من الملاك بالإضافة إلى الاحتياطات والأرباح المحتجزة، مقياسا لمتانة المركز المالي، والمحدد لحجم القرض الذي يقدمه البنك فحجم ونوعية هذه الأصول التي تمتلكها الشركة تعكس ذكاء الإدارة، بحيث يستخدم البعض من هذه الأموال في حالة عدم كفاية الأرباح، ويقلل هذا من المخاطر التي يتعرض لها البنك، لذلك البنوك تفصل التحقق من كفاية الدخل كوسيلة لأداء الالتزامات.

5) **الظروف الاقتصادية**: تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سدا التزاماته والتي قد تكون غير مواتية ولا يسأل عنها في هذه الحالة، فقد تتوافر العوامل الأربعة السابقة الذكر في طالب القرض (القدرة على السداد، السمعة، الضمان، رأس المال)، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح القروض، لذلك يجب على إدارة البنك التنبؤ بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل وذو قيمة كبرى.[1]

[1] د. عبد الغفار حنفي .د. عبد السلام أبو قحف الإدارة الحديثة في البنوك التجارية الدار الجامعية، شارع زكريا 2004،2003 ص 172،171، 173، 174

خاتمة الفصل:

من خلال ما تم دراسته سابقا نستنتج أن البنوك تعتبر خلية أساسية في بناء اقتصاد أي بلد ، لأن مهامها تتمثل في تغطية العجز المالي للنظام الاقتصادي بمختلف وحداته وبالتالي يمكن القول أن البنوك نشأت بحكم الحاجة إليها وتطورت بمرور العصور حتى إكتسبت مكانة رئيسية في المعاملات الاقتصادية نظرا لتعدد وظائفها وخدماتها وقدرتها على مسايرة مختلف أوجه النشاط الاقتصادي . حيث أصبحت بمثابة همزة وصل بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي ، ودور أساسي في الوساطة المالية ، وتمويل المشاريع و الاستثمارات الاقتصادية لأي بلد .

مقدمة الفصل:

يحتل تقييم الأداء المالي للبنوك أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية، نظراً لندرة الموارد الاقتصادية والمالية مقارنة بالاحتياجات الكبيرة لها. لهذا يعتبر من أهم التحديات التي يواجهها مدراء البنوك هو كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة لهم أفضل استخدام.

ويتجلى هدف تحليل وتقييم الأداء المالي للشركات والمؤسسات المختلفة في توفير المعلومات المالية لكل الأطراف المهتمة بنشاط البنك للوقوف على نقاط القوة والضعف فيه.

كما تعد المؤشرات المالية من أدوات التحليل الأكثر شيوعاً واستخداماً في تقييم الأداء الكلي والجزئي للمنظمات كافة، ويمكن ذلك من خلال إجراء المقارنة بين المؤشرات المالية للمنظمة الواحدة خلال فترة زمنية محددة ، أو مقارنة متوسط المؤشرات المالية لمجموعة منظمات مع معيار الصناعة للمنظمات المماثلة لها في نفس النشاط أو القطاع.

المبحث الأول: المفاهيم الأولية لتقييم الأداء

المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء وأنواعه

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء

يراد بتقييم الأداء قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبة التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة. بالا صافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك أسباب النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل .[1]

كما ينظر إلى تقييم الأداء كونه جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف و المتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة .

ويعرف أيضا بأنه الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحراف وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب.

ونخلص مما تقدم أن تقيم الأداء يعني:

مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي التقني والتسويقي والتخطيطي خلال فترة زمنية محددة ومدى مهاراتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثيلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا وتطورا في مجال عملها.

[1] د.مجيد الكرخي- تقويم الأداء باستخدام النسب المالية- الطبعة الأولى 2007- دار المناهج للنشر والتوزيع- عمان /الأردن - ص 21.

الفرع الثاني: أنواع تقييم الأداء

تعتبر عملية تقييم الأداء إحدى وسائل الإدارة الفعالة للتحقيق من مدى انجاز الأهداف المخططة للوحدة وأداة للكشف عن الانحرافات وردها للجهات المسؤولة عنها. فهي عملية ملازمة لنشاط الوحدة لكونها تكشف عن نسبة المتحقق من الأهداف المخططة والمتاحة والمعيارية وغيرها فيتأثر بموجبها مستوى الأداء الذي قطعته الوحدة كما تأشر كفاءة استخدام الموارد المتاحة للوحدة في الوصول إلى المستويات المطلوبة من الإنتاج . وعليه فان عملية تقييم الأداء لا ينظر إليها بصورة مجردة وإنما ضمن إطار العملية الشاملة للنشاط في الوحدة الاقتصادية . وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع التالية من تقييم الأداء :[1]

1- تقييم الأداء المخطط : ويراد به تقييم أداء الوحدة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذالك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط والسياسات والموضوعة مع المؤشرات الفعلية ووفق مدة زمنية دورية كأنه تكون شهرية وفصلية وسنوية وربما لفترات متوسطة المدى (3-5) سنوات حيث تظهر هذه المقارنات مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة وتوضح الانحرافات و الأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها مع الإشارة إلى ضرورة أن تأخذ عملية التقييم في حساباتها الظروف التي أحاطت بخطة الوحدة الاقتصادية خلال الفترة مابين إعدادها ومباشرة التنفيذ عند بدء السنة المالية المعينة لكون هذه الفترة ليست بالقصيرة وربما تحدث تبادلات وتغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية تؤثر مباشرة على واقعية الأهداف المخططة كارتفاع أسعار المواد الأولية مثلا محلية كانت أم مستوردة مما ينجم عنه ارتفاع في تكاليف الإنتاج وانحرافات في التسويق والأرباح وغيرها كان من الصعب على الوحدة أن تضعها بالحسبان أو قد تظهر سلعة منافسة تزاحم منتجات الوحدة الاقتصادية وغيرها ذلك من المتغيرات غير المتوقعة . كل هذه الظروف سواء كان ما يدخل ضمن مسؤولية إدارة الوحدة أو يخرج عن إرادتها لابد وأن يؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء عملية التقييم التي ينبغي لها أن تتعمق في دراسة وتحليل أسباب الانحرافات وعدم الاكتفاء بما تقدمه التحليلات الرقمية من نتائج شكلية فقط.

2- تقييم الأداء الفعلي : ويقصد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منه والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها بالبعض الأخر لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت وتأشير درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه المواد في العملية الإنتاجية وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية

[1] د.مجيد الكرخي – نفس المرجع السابق – ص35/34/33.

المعينة ودراسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة كأن تكون عبر فصول السنة المذكورة وفي ضوء ما تكشفه المعايير والنسب التحليلية المعتمدة في الوحدة الاقتصادية و يقتضي الأمر كذلك مقارنة المؤشرات عن الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس الوحدة إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته الوحدات الاقتصادية المثيلة من نتائج خلال السنة المالية المعينة والسنوات السابقة أيضا .

3- تقويم الأداء المعياري (القياسي): ويراد به مقارن النتائج الفعلية مع القيم المعيارية ويأخذ ذلك نوعين من المقارنة فإما أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة لمختلف فعالياتها كالإنتاج والمبيعات و الأرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا . وعادة ما توضع الأرقام المعيارية المذكورة في ضوء مجموعة من الاعتبارات منها الإمكانيات والقدرات الإنتاجية للوحدة المشابهة في الداخل والخارج .

أما المستوى الآخر للمقارنة فيتم عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (القياسية) كنسبة السيولة وعائد الاستثمار وإنتاجه الأجر ومعدل البيع.

4- تقييم الأداء العام (الشامل): ويقتضي هذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية واستخدام جميع المؤشرات المخططة و الفعلية و المعيارية في عملية القياس و التقييم والتميز بين أهمية نشاط وآخر ذلك عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة كل وزن يشير إلى مستوى الترجيح الذي تراه الإدارة العليا لكل نوع من أنواع النشاط كأن يعطي حجم الإنتاج الترجيحي أو عائد الاستثمار أو باستخدام هذا الترجيح ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية و المعيارية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل لأداء الوحدة الاقتصادية.

المطلب الثاني: أهداف ومزايا تقييم الأداء

تهدف عملية تقييم الأداء إلى تحقيق مايلي:[1]

1- لوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.

2- الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول الأزمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلا.

3- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في كل الوحدة الاقتصادية عن المواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد انجازات سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة.

4- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بتكاليف أقل بنوعية جيدة.

5- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مشروع فصناعة فقطاع وصولا للتقويم الشامل أعلاه.

6- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة المزاجية والتقديرات غير الواقعة.

[1] د.مجيد الكرخي- نفس المرجع السابق - ص38/37.

المطلب الثالث: القواعد الأساسية لتقييم الأداء، المراحل والمستويات

الفرع الأول: القواعد الأساسية لتقييم الأداء

تستند عملية تقييم الأداء على عدة قواعد أساسية يمكن تلخيصها كالأتي:[1]

1- تحديد الأهداف: إن إجراء تقويم أداء أية وحدة اقتصادية يقتضي التعرف على الأهداف التي تريد تحقيقها و يتعين تحديدها بشكل واضح و دقيق مستعينين بالأرقام و النسب و الوصف الملائم كالربحية و القيمة المضافة المطلوب تحقيقها و حجم نوع السلع و الخدمات التي تنتجها و غير ذلك. فالوحدة الاقتصادية لا يتوقف دورها حين رسم السياسات على الهدف العام لنشاطها بل يجب أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها.والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد و بعيدة الأمد و أهداف رئيسية و أهداف فرعية لتغطي كل قسم أو معمل أو خط إنتاجي ، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة أن تكون هذه الأهداف معروفة و مفهومة للعاملين في الوحدة الاقتصادية و لكل ذي شأن بنشاط الوحدة.

2-وضع الخطة الإنتاجية: بعد استكمال تحديد أهداف المنشأ لابد من وضع خطة متكاملة لانجاز تلك الأهداف توضح فيها الموارد المالية و البشرية و المتاحة للوحدة وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها والأساليب والفنية و الإدارية والتنظيمية التي تتبعها في إدارة واستخدام هذه الموارد وطبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ونوع التقنية المستخدمة وأساليب إعداد القوى العاملة وتدريبهم وقد يتطلب ذلك وضع خطط مساندة للخطة العامة كل منها تمثل نشاط فرعي في الوحدة على أن يجري إعدادها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة درجة عالية من التنسيق والتكامل بينها وأن يسهم العاملون في وضعها وأن تكون واضحة مفهومة بالنسبة لهم لكونهم المكلفون بانجازها وأن جهدهم هذا خاضع للمتابعة والرقابة والقياس كما ينبغي أن تكون خطة العمل سواء على مستوى الوحدة أو هياكلها المختلفة منسجمة مع الهيكل التنظيمي ومع الأهداف المرسومة.

3- تحديد مراكز المسؤولية: يقصد بمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط الوحدة الاقتصادية وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها. وعلى هذا

[1] د.مجيد الكرخي- نفس المرجع السابق - ص38/37.

الأساس يجب تحدد مسبقا مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لأجل الوقوف على مستوى الأداء في كل مركز وعائديه الانحرافات التي وقعت خلال عملية التنفيذ سواء كانت في مركز معين أو مراكز عدة.

4- تحديد معايير الأداء: تتطلب إجراءات تقيم الأداء وضع معايير لهذا الغرض وهي مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي تقاس بها الإنجازات التي حققتها المنشأة. لقد فرضت الحاجة التي نجمت عن توسع نشاطات الوحدات الاقتصادية إلى وجود مثل هذه المعايير بعد أن كانت قليلة بمقدور الإدارة العليا متابعتها والإشراف المباشر عليها وتقييم المنجز من الأعمال فيها. أما في الوقت الحاضر فقد أصبح لزما على الإدارة العليا أن تقسم المسؤوليات والصلاحيات على الإدارات في الفروع والأقسام (مراكز المسؤولية) ومع تشعب تلك المسؤوليات والصلاحيات تشعبت معايير الأداء وتنوعت مما أدى بالمهتمين بهذا الموضوع إلى وضع مئات من هذه المعايير والنسب لهذا الغرض ولكن في جميع الأحوال من الضروري على أية وحدة أو مركز مسؤولية ملاحظة ما يأتي عند اختيار المعايير الخاصة بها .

- ✓ اختيار المعايير تناسبا مع طبيعة النشاط والأكثر انسجاما مع الأهداف المرسومة .
- ✓ اختيار المعايير الأكثر وضوحا وفهما بالنسبة للعاملين بحيث يكون في مقدورهم تطبيق هذه المعايير ببساطة والخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الانحرافات وسبل معالجتها.
- ✓ ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها وهذه نابع من كون أهداف كل وحدة تختلف عن الأخرى تبعا لطبيعة نشاطها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها وهذا يتطلب انتقاء الأوزان الحقيقة لكل هدف من الأهداف وبما يتلائم مع دوره وموقعه بين الأهداف الأخرى للوحدة.

الفرع الثاني: مراحل ومستويات الأداء

أولا: المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بمراحل عدة نجملها كمايلي :[1]

[1] د.مجيد الكرخي- نفس المرجع السابق - ص39.

1- **جمع البيانات والمعلومات الإحصائية**:حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات و التقارير و المؤشرات اللازمة لحساب النسب و المعايير المطلوبة لعملية عن نشاط المنشأة و التي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج و الأرباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والمستخدمات ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك. إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعينة، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات عن أنشطة المنشآت المتشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المنشآت في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات .

2- **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية**: للوقوف على مدى دقتها وصلاحياتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الوثوق والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الوثوق بهذه البيانات.

3- **إجراء عملية التقييم**: باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه .

4- **اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم**: في كون نشاط الوحدة المفندة كان ضمن الأهداف المخططة وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وأن أسبابها قد حددت وأن الحلول الأزمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل .

5- **تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات**: التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة و الرقابة.

ثانيا: مستويات تقييم الأداء

يأخذ تقييم الأداء مستويات مختلفة تتدرج عادة حسب الهيكل التنظيمي للإدارة الاقتصادية فهو يبدأ بأصغر وحدة وهي ما سميناه بمركز المسؤولية صعودا إلى مستوى الوحدة الاقتصادية وأخيرا يمكن إعداد تقييم شامل للأداء لجميع الوحدات الاقتصادية في القطاع أو مستوى الاقتصاد الوطني وبالرغم من أن كل مستوى صعودا يعتمد على المستوى الأدنى منه إلا منه أن الوظائف والإجراءات التي يتعين على كل مستوى أداءها في عملية التقييم تختلف بعضها عن بعض الأخر وعليه يمكن أن نذكر مستويات التقييم الآتية: [1]

1- تقييم الأداء على مستوى مركز المسؤولية :

يقوم المشرف على مركز المسؤولية ضمن الوحدة الاقتصادية بأعداد تقويم للأداء في قسمة مسترشدا بالخطة الإنتاجية للقسم وهذا يتطلب منه:

- متابعة تنفيذ الأهداف المخططة لقسمة يوميا واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات ضمن الصلاحيات المخول بها.
- مفاتحة الإدارة العليا في الوحدة الاقتصادية عن الانحرافات و المقترحات التي يراها مناسبة لتصحيحها إذا كان ذالك خارج صلاحياته.
- إعداد تقارير دورية عن أداء القسم ترفع إلى الإدارة المسئولة في الوحدة الاقتصادية يوضح فيها مقارنة المنجز بالمخطط والعقبات التي واجهت العملية الإنتاجية في القسم والانحرافات التي حدثت والإجراءات المتخذة أو المطلوب اتخذها لمعالجة وأهم المقترحات التي يراها للارتقاء بمستوى الأداء نحو الأفضل.
- إعداد تقرير سنوي عن تقييم الأداء للقسم يتضمن جميع الإجراءات والتعليمات والأساليب الخاصة بعملية التقييم والتي نصت عليها اللوائح المتعلقة بفعاليات القسم ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة المسئولة في الوحدة الاقتصادية عن تقييم الأداء .

2- تقييم الأداء على مستوى الوحدة الاقتصادية: وتتخلص الأعمال التقويمية للوحدة الاقتصادية فيمايلي:

- دراسة التقارير الدورية (يومية، شهرية، فصلية) المرفوعة من إدارات الأقسام فيها وإعطاء الرأي و التوجيه بشأنها كتدعيم جوانب القوة في أداءها وتفادي جوانب الضعف إضافة إلى إبداء المقترحات اللازمة لمعالجة حالات الإخفاق الناشئة في هذا القسم أو ذاك.

[1] د.مجيد الكرخي- نفس المرجع السابق- ص42/41/40.

- إعداد تقرير دوري عن تقيم الأداء على مستوى الوحدة الاقتصادية بالاستناد إلى التقارير الدورية المرفوعة من الأقسام ويتضمن هذا التقرير جميع جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية كما يحتوي على جميع المؤشرات التقييمية الواردة في دليل تقييم الأداء فيها، على أن يناقش هذا التقرير من قبل مجلس المديرين وتعقد ندوة للعاملين لشرح محتويات التقارير ومنها جوانب الإخفاق أو النجاح والصعوبات التي واجهت العمليات الإنتاجية على مستوى كل قسم ومناقشة المقترحات التي تقدم لتصحيح الانحرافات في الخطة الإنتاجية والمعالجات التي من شأنها المساعدة في التغلب على المشاكل والصعوبات أعلاه.

3- إعداد تقرير سنوي يتضمن تقويما عن نتائج النشاط في الوحدة الاقتصادية ويحتوي على الجدول والمؤشرات التي تحدد مستوي الأداء خلال السنة المالية في كافة المجالات الإنتاجية والتسويقية والتمويلية والاستثمارية وشؤون العاملين .إضافة إلى الميزانية العمومية وحساب الإنتاج والخسائر وحساب العمليات الجارية وحساب ألأرباح وغيرها من الكشوفات الملحقة بالميزانية العمومية والتي تغطي مصادر البيانات المالية والإنتاجية التي اعتمدت في عملية تقييم أداء الوحدة على أن يناقش هذا التقرير من قبل العاملين ويوضع في صيغة النهائية ومن ثم يناقش مجلس المديرين في الوحدة الاقتصادية ويصادق عليه.

4- تقييم الأداء على مستوي الاقتصاد الوطني :

يحتاج العاملون في إعداد المؤشرات الاقتصادية الكلية على المستوى الوطني إلى إعداد تقييم عام لأداء هذه المؤشرات ولهذا وبعد استكمال تقدير الأداء على مستوى الوحدة الاقتصادية يمكن أجراء تقييم الأداء على مستوى الوحدات في القطاع المشابه كالوحدات العاملة في الصناعات البتروكيمياوية أو النسيج أو منتجات الألبان بهدف إعداد تقرير عن مستوى القطاع ومن ثم التوصل إلى تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني يحتوي بشكل رئيسي على ما حققته القطاعات الاقتصادية المختلفة من قيمة صافية للدخل الوطني وما حققته من أرباح أو خسارة وما هي نسبة عائدة الاستثمار التي بلعتها وما مقدار الموارد التي تحققت لميزان المدفوعات من صادرات القطاع الإنتاجي الخارج إضافة إلى حساب إنتاجه المنسب من العاملين مقارنة بإنتاجه الأجر المدفوع له و مؤشرات أخرى تساعد المخطط ومتخذي القرارات على المستوى الوطني الوقوف على الأداء التي بلغتها القطاعات الاقتصادية و الانحرافات التي حدثت وصولا إلى وضع الخطط الكفيلة للارتقاء بالأداء إلى المستوي الذي يحقق للاقتصاد الوطني عائدا اقتصاديا واجتماعيا أفضل .

المبحث الثاني: تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام النسب المالية

المطلب الأول: القوائم المالية للبنك التجاري

تقوم البنوك التجارية بتسهيل تدفق الأموال من المدخرين (الوحدات التي يوجد لديها فائض في الأموال) إلى المقترضين (الوحدات التي تعاني وجود عجز مرحلي للأموال) وتعكس الخصائص المالية للبنوك قيود التشغيل التي تفرضها الحكومة والخصائص الخاصة للأسواق التي تخدمها ويمكن أن نميز في هذا الشأن ثلاثة خصائص هي : [1]

- تمتلك البنوك حجم منخفض من الأصول الثابتة، لأن وظيفتها في الأصل مالية ولذلك تنخفض التكاليف الثابتة في البنك وكذالك نفقات التشغيل.
- بيتم دفع العديد من التزامات البنك عند الطلب ويكون العديد منها قصير الأجل ولهذا فان المودعين يمكنهم إعادة التفاوض بخصوص معدلات الفائدة على الودائع كلما تغيرت هذه المعدلات في السوق، وهكذا يتقلب مصروف الفوائد مع التغيرات قصيرة الأجل في معدلات الفائدة السوقية ويؤدي ذلك إلى مشكلات كبيرة عند تخصيص وتسعير الأصول.
- عمل البنوك بحقوق ملكية منخفضة مقارنة بالشركات غير المالية وهو ما يؤدي إلى زيادة الرفع المالي وتقلب المكاسب .

وتؤدي كل خاصية من الخصائص السابقة إلى مشاكل ومخاطر خاصة تواجه إدارة البنك إذا فمن وسائل التحليل التي يعتمد عليها البنك التجاري في عملية تقييم الأداء ،الميزانية وجدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) فالميزانية تتكون من جانبين أصول وخصوم حيث يشكل الجانب الأول استخدامات الأموال ،أما الثاني فيمثل مصادر الأموال التي تعتبر التزامات على البنك للغير ، في حين أن جدول حسابات النتائج يبين إيرادات ومصاريف البنك المترتبة عن عمليات المصرفية ويمكن توضيح عناصر هذين كالأتي :

[1] د. طارق عبد العال حماد - تقييم أداء البنوك التجارية : تحليل العائد والمخاطرة- الدار الجامعية- الإسكندرية- طبعة 1999 - ص51.

الفرع الأول: الميزانية

تقدم ميزانية البنك معلومات مقارنة لما يمتلكه البنك من أصول والمبالغ التي يكون مدينا بها وحقوق الملكية وذلك في تاريخ معين ويسمح التحليل الشامل للمركز المالي للبنك لكل من المحللين والمدرين بالتعرف على مدى مقارنة المركز المالي للبنك والمكانة التي يحتلها وفقا لما هو مقدر له وكذالك مقارنته بالبنوك الأخرى المماثلة بالإضافة إلى تمكين الإدارة من تقييم التأثير المحتل للأحداث الخارجية (مثل تغير أسعار الفائدة ،التغيرات في السياسات المنظمة لعمل البنوك ، دخول منافس جديد ، تطوير خدمات مصرفية جديدة).[1]

ويتم عرض البيانات الخاصة بالميزانية وقائمة الدخل كل فترة قصيرة (ربع سنة عادة) وذلك حتى تكون المعلومات متاحة للجميع في نهاية مارس وجوان وسبتمبر وديسمبر من كل عام وتتكون الميزانية من جانبين :

جانب الأصول:

يتكون من خمسة مجموعات رئيسية هي:

المجموعة الأولى: النقدية والمستحق لدى البنوك وتشمل هذه المجموعة أصول ذات طبيعة متشابهة فهي أصول سائلة حاضرة تتمثل أساسا في النقود المحلية والعملات الأجنبية في خزائن البنك والاحتياطي النقدي بما فيه الاحتياطي القانوني بالبنك المركزي بالإضافة إلى أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك المحلية المقابلة للالتزامات المصرفية المتبادلة وأيضا أرصدة البنك لدى البنوك والمراسلين بالخارج كذلك الشيكات و الحوالات تحت التحصيل .

المجموعة الثانية: الأوراق المالية والاستثمارات المالية حيث تشمل هذه المجموعة الأوراق المالية الحكومية في شكل سندات، قروض عامة وسندات الخزينة، وصكوك صناديق الاستثمار، وسندات التأمين وجميع أنواع الأسهم (محفظة الأوراق المالية).

المجموعة الثالثة: التسهيلات الائتمانية وتتضمن الائتمانات جميع الأوراق التجارية المخصوصة وكذلك القروض والسلفيات التي تشمل كافة الاعتمادات الممنوحة للعملاء والبنوك المتخصصة بضمانات، علاوة على ذلك السندات الاذنية التي تصدرها الهيئات والمؤسسات العامة والديون المشكوك في تحصيلها.

[1] د.عبد الغفار حنفي، د.رسمية قريا قص - الأسواق والمؤسسات المالية- مركز الإسكندرية للكتاب- طبعة 1999- ص200 الى207 .

المجموعة الرابعة: الأصول الثابتة وتضم ممتلكات البنك و أصوله الثابتة بعد خصم الاهتلاك

المجموعة الخامسة: الأصول الأخرى وتشمل القيود تحت التسوية والإيرادات المستحقة والمصروفات المدفوعة مقدما ومصروفات التأسيس والتأمين والممتلكات التي ألت ملكيتها للبنك وفاءا لديونه وغيرها من الحسابات المدينة التي لا تدرج في أي مجموعة من المجموعات السابقة .

جانب الخصوم:

يتكون من مجموعتين رئيسيتين هما:

المجموعة الأولى: حسابات رأس المال وتضم كل من رأس مال الأسهم والاعتبارات التي تعتبر المصدر الأساسي لحماية أموال المودعين فهي خط الدفاع الأول لامتصاص الخسائر وتوضح القدرة الاقراضية لكل عميل خاصة في البنوك العاملة في الاقتصاديات الحرة، بالإضافة إلى المخصصات التقويمية مثل استبدال الأصول الثابتة والديون المشكوك في تحصيلها وتدني قيمة الأوراق المالية.

المجوعة الثانية:

الالتزامات وتتفرع إلى:

- الودائع: تشمل كل من أرصدة الودائع تحت الطلب (حسابات جارية) والأرصدة الدائنة للحسابات المدينة وأرصدة الودائع الآجلة وبإخطار وأرصدة الودائع الادخارية (حسابات التوفير)
- الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية والمراسلين: تضم الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية سواء تجارية أو متخصصة والأرصدة الدائنة للبنوك والمرسلين للخارج.
- المبالغ المقترضة:طويلة أو قصيرة الأجل من البنك المركزي والبنوك المراسلين للخارج.
- مخصصات لمقابلة الالتزامات الخارجية: من أهم بنودها مخصص كفاءات ترك الخدمة وكذا مخصص الضرائب والتعويضات القضائية.

- لخصوم الأخرى: وفيها نجد القيود تحت التسوية والإيرادات المدفوعة مقدما والمصروفات المستحقة وأرصدة الحسابات الموزعة التي لم يتم دفعها لمستحقيها، بالإضافة إلى الحسابات الدائنة الأخرى التي تندرج تحت المجموعات المحاسبية السابقة.

نلاحظ أن أي زيادة في ودائع البنك سوف تزيد من سيولة البنك وإمكاناته النقدية كما أن أي زيادة في قروض البنك تعتبر استخداما ويؤدي إلى سيولة ونقدية البنك .

الجدول رقم (01) نموذج لميزانية البنك التجاري

الأصـــول	المبالغ	الخصـــوم	المبالغ
الأصول النقدية	*****	**الودائع المصرفية**	****
-النقدية بالصندوق		-ودائع تحت الطلب	
-أرصدة لدى البنك المركزي		-ودائع ادخارية	
-أرصدة مدينة على بنود أخرى		-ودائع لأجل	
- قيم تحت لتحصيل			
الأوراق المالية		**الأرصدة الدائنة للبنوك الأخرى**	
-سندات حكومية	*****	-أرصدة دائنة للبنوك المحلية	*****
- سندات الخزينة		- أرصدة دائنة للبنوك و المرسلين بالخارج	
- أسهم			
التسهيلات الائتمانية		**المبالغ المقترضة**	
-أوراق تجارية مخصوصة		-قروض من البنك المركزي	
- قروض ممنوحة	*****	-قروض من بنود أخرى	*****
- سندات مخصومة			
		مخططات لمقابلة الالتزامات الخارجية	
الأصول الثابتة		-مخصص الضرائب	
-مباني		- مخصص التعويضات القضائية	
- معدات			*****
		الخصوم الأخرى	
أصول أخرى	*****	-إيرادات مدفوعة مقدما	
-إيرادات مستحقة		- مصروفات مستحقة	
-مصروفات التأمين			
- ممتلكات ألت ملكيتها للبنك		**حسابات رأس المال**	*****
	*****	-رأس المال	
		- الاحتياطات	
			*****
المجـــموع	*****	**المجـــموع**	*****

المصدر: د. عبد الغفار حنفي د. رسمية قريا قص، الأسواق و المؤسسات المالية مركز الإسكندرية للكتاب طبعة 1999 ص 210.

ويمكن بفضل دراسة ميزانية البنك التجاري التعرف على بعض الخصائص التي تؤثر على مخاطر البنك وعوائده هذه الخصائص سنلخصها في الجدول التالي :

جدول رقم (02) خصائص ميزانية البنك التجاري

الخصائص	الدلالـــــة	التأثيـــر على	
		مخاطر البنك	عوائد البنك
1-أصول ثابتة محدودة	يعني درجة محدودة من الرافعة التشغيلية	يقلل المخاطر	يقلل العوائد
2-مبالغ كبيرة من الخصوم قصيرة الأجل (الودائع)	يعني توفر السيولة لدى البنك التجاري	يقلل المخاطر	يقلل العوائد
3- مقدار كبير من الأصول بالنسبة إلى صافي حق الملكية	يعني درجة عالية من الرافعة المالية	يزيد المخاطر	يزيد أو يقلل العوائد حسب فعالية إدارة الموارد

المصدر: محمد سويلم " إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية " بيروت الشركة العربية للنشر والتوزيع 1992 ص 94.

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

تعكس قائمة الدخل للبنوك التجارية الطبيعة المالية لأعمال هذه البنوك فمعظم الأموال تأتي من الودائع والاقتراض ويسدد البنك مقابل ذلك فوائد، كما يوجه البنك معظم استخدامات أمواله نحو الافتراض والاستمارات في الأوراق المالية ويحصل مقابل ذلك على إيرادات الفوائد وعلى هذا فان الفوائد المحصلة عن القروض واستمارات الأوراق المالية هي التي تحقق أكبر قدر من العوائد كما تمثل مدفوعات الفوائد عن الودائع والاقتراض المصروف الأساسي[1].

[1] د.طارق عبد العال - مرجع سبق ذكره- ص 65.

وعليه فان جدول حسابات النتائج يتكون من[1]:

جانب الإيرادات: يمكن تلخيصها فيمايلي

1- فوائد إيرادات الاستثمارات: وهي جميع الإيرادات الناتجة عن استثمار أموال البنك.

2- عمولات وإيرادات أخرى: وتضم جميع الإيرادات الناتجة عن خدمة البنك و أي إيرادات أخرى استثنائية.

جانب المصروفات: تتضمن إجمالي الفوائد المدفوعة على كل الخصوم للحصول على أموال لاستثمارها،وتشمل العمولات والفوائد على الودائع لأجل،والودائع الادخارية، والالتزامات قصيرة الأجل والديون قصيرة الأجل،وكذلك المصروفات الأخرى التي تتضمن الإنفاق على المستخدمين،كالمرتبات والأجور والحوافز والمزايا ،التي تمنح للموظفين في البنك،و الإيجار ،والمبالغ المسددة ،كالتأمينات على الودائع،وفي أغلب البنوك تكون المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد أكبر من الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد

[1] د.عبد الغفار حنفي - د.رسمية قرياقص - مرجع سبق ذكره- ص .206

الجدول رقم (03) نموذج لجدول حسابات النتائج للبنك التجاري

البيـــــان	المبالــغ	
	مدين	دائن
(1)إيرادات الفوائد		******
-الفوائد والأتعاب على القروض -الفوائد على الودائع المستحقة لدى البنك -الفوائد على الأوراق المالية -الدخل من التأجيل		******* ******* *******
(2)مصروفات الفوائد	******	
-الفوائد على الودائع -الفوائد على الأموال المقترضة	******* *******	
(3)صافي دخل الفوائد =(1) – (2)	******	******
(-) مخصص خسائر القروض **(4) = صافي دخل الفوائد بعد خضم المخصصات**	*******	 *******
(5) الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد		*******
-أنشطة الائتمان - أعباء خدمة الودائع - مكاسب الأوراق المالية		****** ****** ******
(6) المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد	********	
(7) صافي الدخل قبل الضريبة=(3)+(4)-(5)	********	******
(8)(-) ضرائب الدخل والتعديلات المحاسبية	*******	
(9) صافي دخل البنك	*******	******

المصدر: د.عبد الغفار حنفي- د. رسمية قريا قص- مرجع سابق- ص208

المطلب الثاني: الأسلوب والنسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء

الفرع الأول: اختيار أساليب التحليل وأدواته

يتطلب التخطيط السليم للتحليل اختبار الأساليب والأدوات التي تتلاءم مع هدف التحليل ونطاقه و يوجد في هذا الصدد أسلوبين للتحليل هما[1] :

أولا: التحليل الرأسي

يقوم على أساس دراسة العلاقات بين العوامل أو البنود المالية المختلفة في البنك كما نظهر في مجموعة واحدة من القوائم المالية عن فترة زمنية معينة، فتوجد دراسة التوزيع النسبي لمجموعة من العناصر مثل التوزيع النسبي لعناصر الأصول.

ثانيا: أسلوب التحليل الأفقي

تقوم على دراسة العلاقات المالية في البنط كما توضحها مجموعة من القوائم المالية خلال فترات زمنية متتابعة للتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه .

و الأسلوبان السابقان متكاملان . وإذا تم التحليل داخل البنك عرف بالتحليل الداخلي والذي يستخدم لأغراض الإدارة في البنك. أما التحليل الخارجي فيتم على ضوء البيانات المنشورة في شكل القوائم المالية.

وتحليل ميزانية البنك التجاري يقوم على مجموعة من الوسائل الفنية نلخصها فيما يلي:

1. التحليل الأفقي:

يقيس هذا التحليل سلوك مفردات الميزانية من حيث الزيادة أو النقص في هذه المفردات خلال أزمنة مختلفة للتعرف على التغيرات التي حدثت ويغرف هذا التحليل بالمتحرك (الحركي)

2. التحليل الرأسي:

[1] د. عبد الغفار حنفي- د. عبد السلام أبو قحف- الإدارة الحديثة في البنوك التجارية- الدار الجامعية للنشر 2003- 2004 ص 228/227 .

يشمل هذا التحليل على دراسة العلاقات الكمية بين البنود في تاريخ معين ويعرف بالتحليل الثابت أو في حالة السكون، حيث تتم دراسة المركز المالي في تاريخ معين. وأحد وسائل التحليل استخدام التحليل الكلي أو الشامل أو نسبة 100% وذلك بنسبة كل أصل إلى مجموعة الأصول وكل بند من بنود الخصوم وحقوق الملكية إلى مجموع الخصوم ورأس المال. فهي تبين علاقة المكونات بالكل أو المجموع ولا تشمل علاقة المكونات ببعضها البعض ولا تستخدم في دراسة الاتجاهات .

الفرع الثاني: النسب المالية

تزودنا النسب المالية Financial Ratio بمعلومات مفيدة عن السيولة ومدى ملائمة رأس المال وكفاءة في توظيف الموارد المتاحة، وربحية البنك.وتعتبر المعلومات التي تتاح عن السيولة Liquidity من الأمور الحيوية للبنك التجارية :ذلك أن جوهر عملياتها يتلخص في الحصول على الودائع من الغير والقيام باستثمارها وتحقيق الأرباح من وراء ذلك :وطالما المتعامل فيها هي أموال المودعين الذين لهم الحق في سحبها في أي وقت ، فانه ينبغي على إدارة البنك أن تتوخى الحرص قراراتها الاستثمارية حتى لا يترتب عليها تعرض البنك لعسر مالي يفشل بسببه في تلبية مسحوبات العملاء ، مما قد يعرضه للإفلاس [1].

أما المعلومات التي تزودنا بها النسب في شأن مدى ملائمة رأس المال فترجع أهميتها إلى رأس المال يعتبر عنصر حماية للمودعين. فإذا تحققت خسائر رأسمالية كبيرة نتيجة انخفاض أسعار الأوراق المالية أو نتيجة الفشل في تحصيل بعض القروض فقد ينتهي الأمر بضياع رأس المال. وإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تمتد آثارها إلى أموال المودعين.

أما المعلومات المتاحة عن الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة Efficient Uses of Financial Resources فتعقد أداة لترشيد قرارات الاستثمار.فقيام البنك باستثمار الأموال الفائضة في أي نوع من الاستثمار يعتبر أفضل كثيرا من ترك هذه الأموال في الخزينة، كما أن استثمار الأموال الفائضة في قروض يعتبر في كثير من الأحيان أفضل استثمارها في أوراق مالية.

[1] د.منير إبراهيم هندى- إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرارات- الطبعة الثالثة 2000 - المكتب العربي الحديث / الإسكندرية- ص410/409 .

ولا يخفى على القارئ أهمية المعلومات المتاحة عن الربحية Profitabilityفالبنوك شأنها في ذلك أن منشآت الأعمال الأخرى يتعين عليها تحقيق الأرباح حيث يحصل الملاك على جزء منه في صورة توزيعات ، بينما يضاف الباقي إلى الاحيتاطيات لمواجهة أمور غير متوقعة ولتنمية وتطوير عمليات البنك بما يضمن له البقاء والاستمرار.

وبعد هذا الغرض المختصر عن أهمية النسب المالية سوف نتناول أهم النسب المستخدمة لتحليل المركز المالي والربحية وتتعلق هذه النسب بالسيولة ، وملائمة رأس المال والكفاءة في استخدام الموارد المالية المتاحة والربحية.

أولا: نسب السيولة

تقيس نسب السيولة Liquidity Ratio مقدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية. ومن أهم الالتزامات قصيرة الأجل الودائع بصفة عامة ، أما الأصول السريعة التحويل إلى نقدية فمن أبرزها الودائع لدى البنوك الأخرى وفائض الاحتياطي القانوني المودع لدى البنك المركزي والاحتياطي الثانوي المتمثل في أوراق مالية قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى نقدية فورا ودون خسائر[1] .

ونظرا للأهمية الحيوية لتوفير السيولة فلقد وضع البنك المركزي المصري شأنه في ذلك شأن البنوك المركزية في الدول الأخرى بعض الضمانات في هذا الصدد وذلك بتحديد نسبة الأموال السائلة ونوعية تلك الأموال وتتمثل هذه الضمانات فيما يوجه البنك المركزي من نسبة معينة للاحتياطي القانوني إلى ذلك نسبة ثالثة هي نسبة النقدية .

1- نسبة الاحتياطي القانوني:

وفقا لقانون البنوك والائتمان ينبغي على البنوك التجارية أن تحتفظ لدى البنك المركزي برصيد دائن بدون فائدة يطلق عليه الاحتياطي القانوني ويتمثل هذا الرصيد في نسيبة معينة من الودائع ولقد أعطى هذا القانون للبنك المركزي الحق في تحديد النسبة المذكورة ولقد حدد البنك هذه النسبة بمقدار 20 % من حجم الودائع Legal Reserve Ratio على أن تحسب على النحو التالي:

[1] د.منير إبراهيم هندى- نفس المرجع السابق- ص410 الى 416.

الأرصدة لدى البنك المركزي

نسبة الاحتياطي القانوني= ——————————————————————

شيكات وحوالات مستحقة الدفع +مستحق للبنوك الأخرى + الودائع بأنواعها الثلاثة

وهكذا يبدو من مقام المعادلة المذكورة أن الودائع لا تشمل فقط على جملة الودائع الممثلة في الودائع الجارية وودائع التوفير لأجل بل تضم أيضا الشيكات الحوالات مستحقة الدفع للغير و الأرصدة للبنوك الأخرى لدى البنك الذي نقوم بحساب النسبة الفعلية للاحتياطي القانوني له وكما سبق أن ذكرنا في موضع أخرى فان بعض الأنظمة المصرفة في تطبيقها لنسبة الاحتياطي القانوني بعبارة أخرى ليس لزاما على البنك التجاري في ظل هذه الأنظمة أن يودع قيمة الاحتياطي القانوني كلها لدى البنك المركزي بل يمكن الإبقاء على جزء منها في خزينته.

2- نسبة السيولة القانونية

تعتبر نسبة السيولة القانونية Legal Liquidity Ratio مقياسا أخر لمقدرة البنك على الوفاء بالتزامات الجارية وتحسب هذه النسبة بقسمة الأصول النقدية والأصول شبه النقدية (التي يمكن تحولها إلى نقدية دون خسائر) على حجم ودائع البنك.

أرصدة نقدية + أصول شبه نقدية

نسبة السيولة القانونية = ـــــ ——————————————

حجم الودائع لدى البنك

وكما سبق الإشارة فان قانون البنوك والائتمان قد أعطى البنك المركزي الحق في تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن يحتفظ بها البنك التجاري وبناء عليه فقد قام البنك المذكور بتحديد مكونات بسط ومقام المعادلة المذكورة على النحو الوارد

وبالنظر إلى مكونات بسط معادلة السيولة نجد أنها إما أصول نقدية أو في حكم النقدية كما هو الحال في البنود الأربعة الأولى أو أنها أصول شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية دون خسارة كما هو الحال في البندين أرقام 5 6 فالأذونات على خزينة الدولة ما هي إلا صكوك مديونية على وزارة الخزينة يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة ودون خسارة كذالك فان بعض الأوراق الحكومية مضمون من الحكومة وحتى إذا كان لها تاريخ استحقاق معين فانه يمكن للبنك الحصول على قيمتها فورا من البنك المركزي وينظر البنك المركزي إلى الذهب والأوراق التجارية

(الكمبيالات) المخصومة والمستحقة الدفع خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة شهور على أنها أصول سائلة ولقد تم خصم القروض التي يحصل عليها البنك بضمان أي من الأصول سالفة الذكر إذا لا يمكن للبنك التجاري التصرف فيها طالما اقترض بضمانها .

يمكن تحديد قيمة السيولة المطلوبة في البنك كمايلي :

حجم السيولة القانونية = حجم الودائع x معدل السيولة الذي يحدده البنك المركزي.

3- نسبة النقدية :

وتقيس نسبة النقدية cash ratio قدرة البنك على مواجهة التزاماته من النقدية المتوفرة في الخزينة.

ويتم حساب هذه النسبة كمايلي:

النقدية

نسبة النقدية = ———————————————————————

شيكات وحوالات مستحقة الدفع +مستحقات للبنوك الأخرى + الودائع بأنواعها الثلاثة

ثانيا: نسب ملائمة راس المال

يلعب دور راس المال دورا هاما في تحقيق الأمان للمودعين. وتظهر أهمية هذا الدور من أن البنوك التجارية من أكثر أنواع منشات الأعمال تعرضا لمخاطر الرفع المالي،بمعنى إن انخفاض معين في الإرادات يترتب عليه انخفاض اكبر في الأرباح، بل قد تتحول تلك الأرباح إلى خسائر تلتهم راس المال وتمتد إلى أموال المودعين [1].

وتقاس مدى ملائمة راس المال بالعديد من النسب من بينها نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول، وحقوق الملكية إلى الأصول الخطرة، وحقوق الملكية إلى القروض، وحقوق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية، ونسبة الفائض الخسائر أو مقياس فوجتا، وحقوق الملكية إلى مجموع الودائع.

1- حقوق الملكية إلى المجموع الأصول

تشير نسبة حقوق الملكية المجموع الأصول Equity Capital to Total Assets إلى المدى الذي دهب إليه البنك في الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل الأصول، وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{حقوق الملكية إلى مجموع الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وعلى الرغم من أن نسبة راس المال إلى مجموع الأصول تعد من السب التقليدية التي ينظر إليها البنك المركزي بشيء من الاهتمام عند قياس مدى كفاية راس المال، إلا أنها تعاني من بعض العيوب من أهمها تعارضها مع مصالح الملاك.فزيادة هده النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين وهو ما يهدف إليه البنك المركزي، إلا أنها تؤدي في نفس الوقت إلى إحداث انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية مما يلحق الضرر بالملاك.

[1] د.منير إبراهيم هندى- نفس المرجع السابق- ص417 الى424 .

2- نسبة الأصول الخطرة

يشير رجال البنوك إلى أن الحجم الملائم لراس المال يتوقف على تشكيلة الأصول التي يستثمر فيها البنك أمواله. فالبنك الذي تشتمل محفظته على نسبة كبيرة من الاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة نسبيا كالأوراق المالية الحكومية، يمكنه ممارسة النشاط براس مال اقل من بنك آخر مماثل تماما غير أن محفظته تحتوي على نسبة اقل من تلك الاستثمارات، ولقد ساهمت وجهة النظر هذه في ظهور نسبة جديدة لقياس كفاية رأس المال يطلق عليها نسبة الأصول الخطرة Risk-Asset Ratio، حيث تمثل الأصول الخطرة في كافة الأصول مطروحا منها الأرصدة النقدية وشبه النقدية (كالاحتياطي القانوني والاحتياطي الثانوي) وكذا الأوراق المالية الحكومية. بعبارة أخرى تتمثل الأصول الخطرة في الأصول التي قد يتعرض البنك من جراء بيعها إلى بعض الخسائر كالأسهم والسندات غير الحكومية،وكذلك الأصول التي يصعب تحويلها أصلا إلى نقدية كالقروض. هذا وتحسب النسبة المذكورة على النحو التالي:

$$\text{نسبة الأصول الخطرة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول الخطرة}}$$

وكما هو واضح تقيس هذه النسبة مدى الحماية التي تقدمها حقوق الملكية لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها البنك إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية، أو إذا ما فشل في تحصيل أحد القروض التي سبق أن قدمها لأحد العملاء. ويمكن أن نطلق على هذه النسبة هامش الأمان Safety Margin المتاح لمواجهة الاستثمار في الأصول الخطرة.

3- حقوق الملكية إلى القروض

يتم حساب نسبة حقوق الملكية إلى القروض بقسمة حقوق الملكية من رأس مال واحتياجات على مجموع القروض.

$$\text{حقوق الملكية إلى القروض} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{القروض}}$$

وكما هو واضح تعتبر هذه النسبة مقياس لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض.

ويعاب على هذه النسبة تجاهلها لحقيقة أن بعض القروض ليست في حاجة إلى هامش أمان، ويقصد بذلك القروض بضمان عيني.لذا قد يكون من الأفضل إيجاد هامش الأمان للقروض التي لا تتمتع بضمان عيني، وبذلك تظهر النسبة السابقة على النحو التالي:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{قروض دون ضمان عيني}} =$$

وبالطبع يمكن صياغة هذه النسبة بطريقة عكسية.

$$\text{نسبة القروض دون ضمان إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{قروض دون ضمان عيني}}{\text{حقوق الملكية}}$$

4- حقوق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية

تقيس نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية Equity Capital to Total Security هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية. ويتم حسابها على النحو التالي:

$$\text{حقوق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{جملة الاستثمار في الأوراق المالية}}$$

5- حقوق الملكية إلى مجموع الودائع

يتم حساب نسب حقوق الملكية إلى مجموع الودائع Equity Capital to Total Deposits على النحو التالي:

$$\text{حقوق الملكية إلى مجموع الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الودائع}}$$

وتزودنا هذه النسبة بمدى قدرة البنك على رد الودائع من رصيد حقوق الملكية.

ثالثا: نسب توظيف الأموال

إن استثمار الأموال أفضل من تركها في الخزينة، وان الاستثمار الأموال في القروض افصل من استثمارها في أوراق مالية. لذا يصبح من الضروري تنمية بعض النسب للحكم على مدى ملائمة استخدام أو توظيف الأموال Rations of Investment.[1]

1- معدل توظيف الودائع

يقصد بمعدل توظيف الودائع نسبة الاستثمارات إلى مجموع الودائع Total Ivestement to Total Deposist ويتم حسابها بقسمة مجموع الاستثمارات الأساسية المتمثلة في القروض والأوراق المالية على مجموع الودائع.

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \frac{\text{القروض+ الأوراق المالية}}{\text{الودائع}}$$

[1] د.منير إبراهيم هندى- نفس المرجع السابق- ص429 إلى 433.

كما يبدو فان هذا المعدل يقيس مدى الكفاءة في توظيف الودائع في استثمارات يتولد عنها عائد وترجع أهميته إلى أن الودائع يدفع عنها فوائد صريحة وضمنية وما لم تستغل استغلال فعالا فسوف يكون لذلك آثار غير مرغوبة على صافي الأرباح المتولدة وعلى ثروة الملاك بالتبعية.

2- معدل توظيف الموارد التقليدية

يقصد بالموارد التقليدية الودائع وحقوق الملكية، اللذان يمثلان حتى اليوم المصدران الرئيسيان للأموال في كثير من البنوك. ويتم قياس هذا المعدل بقسيمة مجموع الاستثمارات المتمثلة في القروض أو الأوراق المالية على مجموع الموارد التقليدية.

$$\text{معدل توزيع الموارد التقليدية} = \frac{\text{القروض + الأوراق المالية}}{\text{الودائع + حقوق الملكية}}$$

وترجع أهمية إدراج أموال الملكية ضمن مقام المعادلة السابقة إلى أن البنك يدفع عنها عائد يزيد بكثير عن العائد الذي يدفعه على الأموال التي يحصل عليها من المصادر الأخرى، ومن ثم يصبح من الضروري التأكد كم كفاءة توظيف تلك الأموال.

3- معدل توظيف الموارد المتاحة

يتوجب على البنوك فتح لنفسها آفاق جديدة لتنمية مواردها المالية ونقصد بذلك اعتمادها على الاقتراض كمصدر للتمويل وهكذا اتسعت دائرة الموارد المتاحة لتشمل بالإضافة إلى الودائع وحقوق الملكية السندات والقروض وشهادات الإيداع القابلة للتداول. ولنا كانت هذه الموارد غير مجانية فانه ينبغي توجيهها إلى استثمارات مربحة وهو ما تعكسه النسبة التالية.

$$\text{معدل توظيف الموارد المتاحة} = \frac{\text{القروض + الأوراق المالية}}{\text{الودائع + حقوق الملكية + القروض}}$$

4-نسبة القروض إلى مجموع الودائع

تقيس الثلاث نسب المشار إليها آنفا معدل توظيف الموارد سواء تمثلت في الودائع فقط، أو في الودائع وحقوق الملكية، آو في الودائع وحقوق الملكية والأموال المقترضة. وكلما ارتفع معدل توظيف الموارد كلما كان لذلك آثار ايجابية على ربحية البنك. فتوظيف الموارد في استثمارات يتولد عنها عائد أفضل بكثير من ترك تلك الموارد عاطلة لا يتولد عنها شيئا.

غير أن الاستثمارات تتفاوت من حيث العائد المتولد عنها، فالقروض يتولد عنها عائد يفوق العائد على الاستثمار في الأوراق المالية. وحتى في داخل محفظة الأوراق المالية ذاتها يتباين العائد المتولد عن كل إصدار تتضمنه المحفظة لذ يصبح من الضروري قياس معدل توظيف الموارد في كل نوع من أنواع الاستثمار وسوف نبدأ أولا بنسبة القروض إلى الودائع Total Loans to Total Deposits والتي تحسب على النحو التالي:

$$\text{نسبة القروض إلى الودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}}$$

ويطلق على هذه النسبة أحيانا معدل إقراض الودائع.

5-نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى الودائع

يمكن إيجاد نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى الودائع Total Securities to Total Deposits بطرح نسبة القروض إلى الودائع (معدل إقراض الودائع) من نسبة الاستثمارات إلى الودائع (معدل إقراض الودائع).

$$\text{نسبة الأوراق المالية إلى الودائع} = \frac{\text{الأوراق المالية}}{\text{الودائع}}$$

رابعا : نسب الربحية

من المعروف أن الهدف الرئيسي للبنك التجاري هو تعظيم ثروة الملاك. وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة البنك على تحقيق الأرباح وعادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية Profitability Ratios وفيما يلي أهم مكونات هذه المجموعة من النسب[1].

1- معدل العائد على حقوق الملكية

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity ما يحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط البنك. وتتمثل تلك الأموال في راس المال الاحتياطات و الأرباح المحتجزة.وفيما يلي كيفية حساب هذا المعدل:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

غير أن التساؤل المطروح هو إذا ما تضمنت حقوق الملكية أرباحا محتجزة عن العام الذي يحسب عنه ذلك المعدل. فالأرباح المحتجزة ما هي إلا جزء من الأرباح المتولدة على مدار العام، وبالتالي فان إدراج الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية يفترض أن تلك الأرباح قد تم تحقيقها في بداية العام وتم توظيفها في عمليات البنك منذ ذلك الحين، وهذا ما لم يحدث. كذلك فان أخذ الأرباح المحتجزة في الحسبان وتجاهل الأرباح الموزعة عند حساب المعدل، يعتبر تصرفا غير صحيحا. فالأرباح توزع في نهاية العام، ومعنى هذا أن البنك كانت لديه الفرصة لاستثمار كافة الأرباح المتولدة بما فيها الأرباح الموزعة.

وبناءا عليه يقترح استبعاد الأرباح المحتجزة كلية من مقام المعادلة على أن يحل محلها متوسط الأرباح المتولدة خلال العام.ولقد استخدم المتوسط علي أساس أن الأرباح لم تتولد في لحظة معينة طوال العام بل على مدار السنة. ويحسب متوسط الأرباح المتولد خلال العام على النحو التالي:

[1] د.منير إبراهيم هندى- نفس المرجع السابق- ص433 إلى436.

صافي الربح بعد الضريبة

متوسط الأرباح المتولدة على مدار العام = ——————————

2

أي أن متوسط الأرباح المتولدة ما هي إلا صافي الربح بعد الضريبة كما تظهره قائمة الدخل مقسوما على 2. وبناءا عليه يمكن إعادة صياغة معدل العائد على حقوق الملكية على الوجه التالي:

صافي الربح بعد الضريبة

معدل العائد على حقوق الملكية = ——————————————————

حقوق الملكية– الأرباح المحتجزة +2/1 الأرباح المتولدة عن السنة

2– معدل العائد على الودائع

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها، وفيما يلي كيفية حساب هذا المعدل.

صافي الربح بعد الضريبة

معدل العائد على الودائع= ——————————

الودائع بأنواعها الثلاثة

3– معدل العائد على الأموال المتاحة

يقيس هذا المعدل نسبة صافي الأرباح المتولدة إلى جملة الموارد المتاحة المتمثلة في الودائع وحقوق الملكية Return on total resources. ويتم احتساب هذا المعدل على النحو التالي:

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية + الودائع}}$$

4- معدل العائد على الموارد المتاحة

تقاس هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على الموارد المتاحة التي تتمثل في الخصوم وحقوق الملكية:

$$\text{معدل العائد على الموارد المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الخصوم + حقوق الملكية}}$$

وتتمثل الخصوم أساسا في الودائع والأموال المقترضة التي يحصل عليها البنك لتدعيم طاقته الاستثمارية. ومن الواضح أن المعدل المذكور لا يخرج عن كونه معدل العائد على الاستثمار أي معدل العائد على الأصول، على أساس لن مجموع الخصوم ورأس المال أي مقام المعدل لابد وان يساوي مجموع الأصول.

المطلب الثالث: مؤشرات العائد ومقاييس المخاطرة

الفرع الأول: مؤشرات العائد

يتم قياس ربحه البنك من خلا العائد على حق الملكية والعائد على الأصول حيث يعتبر معدل العائد على حق الملكية من أكثر المقاييس أهمية لأنه يتأثر بأداء البنك فيما يتعلق بفئات العائد على الأصول ومؤشر على كفاءة ومقدرة البنك على تعظيم ثروة الملاك. [1]

[1] د.عبد الغفار حنفي- عبد السلام أبو قحف – الإدارة الحديثة في البنوك التجارية – الدار الجامعية- الإسكندرية 1991 ص 274.

الجدول رقم (04) يوضح أهم مؤشرات قياس ربحيه البنك التجاري

المؤشـر	العلاقة	المدلول
العائد على حق الملكية ROE	صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكية	يوضح هذا المؤشر قيمة العائد التي يحصل عليها البنك من خلال استثمار لوحدة واحدة من حقوق الملكية.
العائد على الأصول ROA	صافي الدخل / إجمالي الأصول	يقيس صافي الدخل الناتج غن استثمار الأصول المملوكة.
الرافعة المالية EM	إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية	وفيه تتم عملية مقارنة الأصول بحقوق الملكية كما يعتبر مقياس للربح والمخاطرة.
هامش الربح PM	صافي الدخل / إجمالي الإيرادات	تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات كما تبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.
منفعة الأصول A U	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول	تعبر عن نسبة إجمالي الإيرادات لوحدة واحدة من الأصول.

المصدر: عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف – الإدارة الحديثة في البنوك التجارية – الدار الجامعية الاسكندرية–1991– ص 274.

الفرع الثاني: مقاييس المخاطرة

ترتبط مقاييس الخطر بمقاييس العائد وعليه تختلف ربحية البنك التجاري باختلاف مخاطر تشكيلة استثماراته ومخاطر عمليته ويمكن حصر تلك المخاطر في خمسة أنواع :

جدول رقم (05) يوضح مقاييس المخاطرة

المقاييس	العلاقة	المدلول
مخاطر السيولة	إجمالي حقوق الملكية الأصول -الودائع الأساسية إلى إجمالي الأصول - الخصوم المتقلبة إلى إجمالي الأصول - الأوراق المالية قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول - صافي القروض و الإيجارات إلى إجمالي الأصول	يشير المقياس إلى مقارنة أو نسبة السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع والزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقدية سواء من حيث بيع أو تصفية أصل يمتلكه البنك أو الحصول على أموال أصافية من الغير
مخاطر معدل الفائدة	-الأصول الحساسة اتجاه الفائدة إلى إجمالي الأصول - الخصوم الحساسة اتجاه الفائدة إلى إجمالي الأصول - الأصول الحساسة اتجاه الفائدة - الخصوم الحساسة اتجاه الفائدة	يبين مدى حساسية التدفقات النقدية التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة
مخاطر الائتمان	-مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض و الإيجارات - القروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول - صافي أغباء القروض إجمالي القروض والإيجارات - احتياطي الخسائر إلى القروض غير المستحقة - الأوراق المالية خلال السنة إلى إجمالي الأصول	توضح المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو هما معا سواء بالنسبة للاستثمار في الأوراق المالية أو القروض وفقا للاتفاقات والعقود المبرمة
مخاطر رأس المال	-إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول - إجمالي رأس المال إلى الأصول الخطرة - توزيعات الأرباح النقدية إلى صافي الدخل - الأموال الخاصة (حقوق الملكية) إلى إجمالي الأصول الخطرة	تشير إلى الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بالدائنين والمودعين أي درجة تغطية حقوق الملكية للأصول ذات المخاطر تفسير مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار بكافة أنواعها وعلى مدى كفاية رأس المال المملوك (حقوق الملكية) لمقابلة خسائر الاستثمار دون المساس بالودائع
مخاطر التشغيل	-إجمالي الأصول إلى عدد العمال - مصروفات العمالة إلى عدد العمال	تشير إلى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك

خاتمة الفصل:

لا تعني النسبة المطلقة شيئا لقارئه، بمعنى أن الحكم على ملائمة النسبة أو المعدل إنما يتم على ضوء مقارنته مع نسب أو معدلات أخرى، ومن الشائع في هذا الصدد مقارنة النسب المالية مع مثيلاتها لبنك آخر من ذات الحجم، أو مقارنتها مع متوسط الصناعة (صناعة البنوك) أو ما يطلق عليه معايير الصناعة.كذالك يمكن مقارنة النسب المالية في سنة ما مع مثيلاتها في أعوام سابقة لذات البنك، والتي يطلق عليها المعايير التاريخية. كما يمكن إجراء المقارنة مع معايير متفق عليها Rules of Thumb يمكن أن نطلق عليها المعايير النمطية. وتكشف مقارنة نسب البنك مع معايير الصناعة أو مع المعايير التاريخية أو المعايير النمطية ما إذا كانت النسب المالية للبنك ملائمة أو غير ملائمة. وعلى الرغم من أهمية المقارنة باعتبارها مؤشر لمستوى أداء البنك إلا أنها تتعرض لبعض الانتقادات. فمعايير الصناعة والمعايير النمطية لا تأخذ في الحسبان التباين في أحجام البنوك كما لا تأخذ في الحسبان ظروف كل بنك، كذلك فان ظهور إحدى النسب في صورة أفضل من المعايير لا يعني أن البنك في موقف أفضل فقد يؤجل البنك تسويق خدمة جديدة، وبذلك يتجنب التكاليف العالية والإيرادات المنخفضة التي تصاحب تقديم الخدمة في السنوات الأولى. وهذا الإجراء من شأنه أن يظهر نسب الربحية في صورة أفضل في تلك السنوات أي في المدى القصير إلا أن آثاره العكسية على الربحية في المدى الطويل قد تكون مضاعفة .

يضاف إلى ذلك أن النسبة المالية عادة ما تكون نتاج لمتغيرات كثيرة فمثلا معدل العائد على استثمار الموارد المتاحة يعد محصلة لفاعلية البنك في التسويق الخدمات و فاعليته في ترشيد التكاليف كما أنه محصلة للتشكيلة التي تتكون منها موارده. وهذا يعني أن النسبة قد تكون مرضية عند مقارنتها بالمعايير وذلك بفضل التأثير القوي لأحد هذه المتغيرات، في الوقت الذي قد تكون فيه المتغيرات الأخرى في حالة سيئة وهو مالا يمكن أن تفصح عنه عملية المقارنة. إلا أن الاتجاه العام لبعض النسب قد يكون في هبوط أو في صعود مما يجعل المقارنة التاريخية لا معنى لها. فمثلا تتجه نسب رأس المال إلى التناقص المضطرد من سنة إلى أخرى بالنسبة لكافة البنوك، وفي ظل هذا الوضع تصبح المقارنة التاريخية لنسب ملائمة رأس المال لا معنى لها فهبوط هذه النسب لبنك ما في سنة ما عما كانت عليه في السنوات السابقة قد لا يعني عدم كفاية رأس المال وذلك إذ ما أخد في الحسبان الاتجاه العام لتلك النسب .

مقدمة الفصل:

لقد أصبحت الأساليب الكمية الحديثة عنصر أساسي في عملية التخطيط الاقتصادي ،حيث أن هذا الأخير يتطلب التحليل الدقيق للمعلومات والبيانات والتنبؤ بالمستقبل ، وهذا ما يوفره التحليل الكمي في إعطائنا القاعدة المنطقية المبنية على العلاقات الخطية بين المتغيرات، كما انه يتسم بالكفاءة في عملية تحديد الأهداف والوسائل في بيئة تتميز بعدم التأكد.حيث أصبحت عملية تقييم الأداء في المصارف ذات أهمية بالغة ومتزايدة لما تحظى به المصارف من مكانة متميزة على الساحة الاقتصادية من خلال دورها المتميز في توفير الموارد التمويلية ، وتأدية مختلف الخدمات المصرفية لقطاعات الاقتصاد الوطني كافة لدفع عملية تقييم الأداء الرائد في تحقيق الأهداف المخططة له والتي يجب أن تتسق تماما مع متطلبات السياسية النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي بوصفه من العناصر الأساسية اللازمة لضمان الاستمرار لا التنمية الاقتصادية بالمعدلات المنشدة.

المبحث الأول: ماهية التحليل العاملي

المطلب الأول: ماهية أسلوب التحليل العاملي

العلاقة بين المتغيرات

تنقسم الظواهر إلى قسمين ظواهر مسببة وظواهر ناتجة،وعند دراسة أيه ظاهرة من هذه الظواهر فان التعبير عن العلاقة بين المتغيرات التي تتحكم فيها يمكن أن يتم من خلال مقاييس إحصائية، من بينها أسلوب معامل الارتباط Corrélation Coefficient وهوا الذي يحدد درجة وطبيعة العلاقة بين المتغيرات وتنحصر قيمته بين (1، 1-).

إلا أن وجود عدد كبير من المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروس يجعل من الصعب تفسير ها حيث أن معامل الارتباط يقيس درجة ونوع العلاقة بين متغيرين فقط مما يغفل العلاقات المتداخلة مع المتغيرات الأخرى ولحل هذا الإشكال ظهرت أساليب إحصائية يمكنها قياس الارتباط لأكثر من متغيرين ومن ابرز هذه الأساليب أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis ويعرف كذلك بأنه من الأساليب المتعددة المتغيرات Multivariate Analysis.

المطلب الثاني: مفهوم التحليل العاملي

التحليل العاملي (Factor Analysis) هو أسلوب إحصائي يستهدف تفسير معاملات الارتباطات الموجبة التي لها دلالة إحصائية بين مختلف المتغيرات وبمعنى آخر فإن التحليل العاملي عملية رياضية تستهدف تبسيط الارتباطات بين مختلف المتغيرات الداخلة في التحليل وصولاً إلى العوامل المشتركة التي تصف العلاقة بين هذه المتغيرات وتفسيرها [1].

[1] ا. د ثائر داود سلمان- مقالة التحليل العاملي- جامعة بغداد 2012 - ص1.

لذا فالتحليل العاملي يعد منهجا إحصائيا لتحليل بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية للتصنيف .

والتحليل العاملي يبدأ بحساب معاملات الارتباطات بين عدد من المتغيرات وعندها سنحصل على مصفوفة من الارتباطات بين هذه المتغيرات لدى عينة البحث التي تم إجراء القياس عليها ، ثم يلي ذلك تحليل هذه المصفوفة الارتباطية تحليلا عاملياً لنصل إلى أقل عدد ممكن من المحاور أو العوامل والتي تمكننا من التعبير عن أكبر قدر من التباين بين هذه المتغيرات . أما بالنسبة للعلاقة الرياضية بين المتغيرات في نموذج التحليل العاملي فيمكن صياغتها كما يلي حيث اننا لو فرضنا أن هناك ظاهرة ما يؤثر فيها P من المتغيرات فان كل متغير يمكن التعبير عنه بدلالة العوامل الفرضية المستخلصة أي أن :

$$Xj = aj1F1 + aj2F2 + ... + ajkFk + Uj$$

حيث أن:

$$j = 1,2,....,P$$

P : عدد المتغيرات

k :عدد العوامل حيث أن $P > k$

$a_{j1}, a_{j2}, ..., a_{jk}$:هي معاملات المتغير j من العوامل المستخلصة والتي عددها k فالمعاملa_{j1} مثلا يعني مقدار إسهام العامل الأول F_1 في تكوين تباين المتغير ويطلق على المعاملات بتشبعات العوامل factor loading

$F_1, F_2, ..., F_K$: العوامل المستخلصة من حل نموذج التحليل العاملي ويتكون كل عامل من مجموعة من المعاملات تمثل تشبع من المتغيرات من ذلك العامل، ويكون عدد هذه العوامل اقل عادة من عدد المتغيرات.

U_j :هو العامل الممثل لخصوصية المتغير j في تكوين الظاهرة، أي ذلك المقدار من التباين الذي لا يفسره أي عامل من العوامل المشتركة الأخرى، وإنما يرتبط بسلوك مستقل بذلك المتغير.

المطلب الثالث: الشروط والخطوات الأساسية لحل نموذج التحليل العاملي

الفرع الأول: شروط نموذج التحليل العاملي

بما أن أسلوب التحليل العاملي يقوم عل دراسة الارتباط بين المتغيرات،و يجيب على الأسئلة التالية: [1]

- كم عدد العوامل المختلفة التي تكون في حاجة إليها لتفسير نموذج العلاقات بين المتغيرات عن الظاهرة المدروسة.
- ماهي طبيعة هذه العوامل .
- كيف نفسر العوامل المشتقة.

ولكي يعمل النموذج بصورة دقيقة وموضوعية ويتسنى لنا الحصول على إجابات للأسئلة السابقة هناك شروط يجب توفرها في مصفوفة معاملات الارتباط. التي تمثل أساس قيام هذا التحليل.

"إن التحليل العاملي يتأثر إلى حد كبير بشكل وعناصر مصفوفة معاملات الارتباط ،لذلك ينبغي على الباحث للحصول على نتائج موثوقة بها من خلال التحليل العاملي أن يخضع مصفوفة معاملات الارتباط لبعض الاختبارات وفق الاعتبارات التالية":

1- ينبغي أن تكون القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط لا تساوي الصفر

2- ينبغي أن تكون درجة تجانس العينة والتي يمكن تقديرها باختبار(KMO) كافية أي تكون محصورة بين (0.3 و 0.7).

[1] ا .رزين عكاشة . د صوار يوسف – مداخلة في ملتقى الطرق الكمية في التسيير في جامعة تيارت 2014

الفرع الثاني: الخطوات الأساسية لحل نموذج التحليل العاملي

لحل نموذج التحليل العاملي يتطلب إخضاع البيانات المتعلقة بالظاهرة قيد الدراسة إلى معالجة إحصائية، حتى تكون النتائج المحصل عليها في التحليل العاملي ذات دلالة علمية، ومن أهم مراحل لحل نموذج التحليل العاملي مرحلة إعداد ومعالجة البيانات الخام والتي تعتبر أساسية حيث أنها تقوم بإعطاء تجانس للمتغيرات ضمن العينة محل الدراسة وبإقصاء القيم الشاذة من التحليل ،وتأتي بعد ذلك عملية حل النموذج باستخدام برنامج *spss v21*.

المبحث الثاني: دراسة النموذج على مجموعة من البنوك العربية

المطلب الأول: إعداد البيانات للتحليل العاملي

لمعالجة البيانات الخام ضمن الظاهرة المدروسة يمكن المرور بمرحلتين هما:

1- **تهيئة مصفوفة البيانات:** في هذه المرحلة ترتب البيانات الخام أو المؤشرات المراد دراستها ومعالجتها بشكل مصفوفة تمثل صفوفها (n) مشاهدات العينة، وتمثل أعمدتها المتغيرات (p)

2- **تحويل المتغيرات إلى الصيغة القياسية (المعيارية):** ويتم تحويل جميع القيم قيم معيارية وهو ما يتطلبه التحليل العاملي

طريقة العوامل الرئيسية لحل نموذج التحليل العاملي

لحل نموذج التحليل العاملي يجب أولا تكوين مصفوفة الارتباط وتوفير كل شروطها (معامل الارتباط، واختبار تجانس العينة) ومن مصفوفة الارتباط يتم حساب العوامل Factors وهناك أكثر من طريقة لاستخلاص هذه العوامل والطريقة الأكثر استعمالا هي طريقة العوامل الرئيسية.تعد طريقة المكونات الأساسية التي التي وضعها هويتلنج Hottelling عام 1933 من أكثر طرق التحليل العاملي دقة وشيوعا حيث تتميز بدقة التشبعات وكذلك فان كل عامل يستخرج أقصى كمية من التباين (أي أن مجموع مربعات تشبعات العامل تصل إلى أقصى رجة بالنسبة لكل عامل) ،كما أنها تؤدي إلى قدر ممكن من البواقي وتختزل مصفوفة الارتباطية إلى اقل عدد من العوامل المتعامدة .

إن طريقة المكونات الأساسية Principal Components Method هي واحدة من أهم طرق التحليل العاملي وتأتي في مقدمة الطرق المستعملة في حل نموذج التحليل العاملي.ويتميز أسلوب التدوير المتعامد Varimax Rotationبأنه أسلوب رياضي بسيط ،حيث أن العلاقة بين أي عاملين تكون متعامدة ويمكن تمثيل ذلك كما في الشكل (4-3) يلتقيان في نقطة الصفر بزاوية 90 درجة وبشكل ثابت لا يتغير عند إجراء الدراسة وتكرارها ،ويرجع الفضل إلى هذا الأسلوب إلى العالم Kaiser عام 1958.وتتقبل طريقة الفاريماكس

فكرة البناء البسيط مع الاحتفاظ بالتعامد بين العوامل، ويميل اغلب الباحثون لاستخدام هذه الطريقة التي تؤدي إلى أفضل الحلول التي تستوفي خصائص البناء البسيط

برنامج *spss* لحل نموذج التحليل العاملي طريقة العوامل الرئيسية

يقوم الإحصاء الاستقرائي بمعالجة المعطيات وتحويلها إلى بيانات ذات دلالة معنوية يمكن الاعتماد عليها في التحليل الظاهرة المدروسة، وبناء نتائج يمكن تعميمها، لأنه يبحث في استقراء النتائج واتخاذ القرارات وبرنامج **spss** يركز على هذا الفرع من الإحصاء.

وكذلك "يعتبر نظام ***spss*** من الأنظمة المتطورة والهامة التي يمكن استخدامها في تطبيقات كثيرة ومن ضمنها التطبيقات الإحصائية"ويتم معالجة البيانات في الحاسب الآلي باستخدام برنامج ***spss***."البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (***spss***) من أكثر البرامج الإحصائية شيوعا ويستخدم في تحليل المسوحات الإحصائية ابتدءا من مرحلة تفريغ البيانات وحتى مرحلة اختبار الفرضيات وتلخيص النتائج"

الجدول رقم (01):يمثل المتغيرات الداخلة بالدراسة

N °	Bank	ASSETS	DEPOSITS	SHAREHOLDER	PROFITS	ROA	ROE	PROFIT DEPOSIT
1	Abu Dhabi Commercial Bank	10169	6471	871	142	0.014	0.163	0.0219
2	Abu Dhabi Islamic Bank	23583	13178	2395	310	0.0131	0.1294	0.0235
3	Ahli Bank (Qatar).	10920	8872	1550	201	0.0184	0.1297	0.0227
4	Ahli United Bank (Bahrain)	5745	3546	555	72	0.0125	0.1297	0.0203
5	Al Ahli Bank of Kuwait	5410	4041	578	92	0.017	0.1592	0.0228
6	Al Joumhouriya Bank (Libya)	5380	1939	1149	85	0.0158	0.074	0.0438
7	Al Rajhi Bank (KSA)	5137	1090	1430	362	0.0705	0.2531	0.3321
8	Al Sahara Bank (Libya)	3675	376	708	152	0.0414	0.2147	0.4043
9	Albaraka Banking Group (Bahrain)	39932	30850	1321	68	0.0017	0.0515	0.0022
10	Alkhaliji Commercial Bank (Qatar)	28849	22045	1018	29	0.0010	0.0285	0.0013
11	Arab African Inter Bank (Egypt)	10422	8849	796	249	0.0239	0.3128	0.0281

12	Arab Bank (Jordan)	8351	6690	743	206	0.0247	0.2773	0.0308
13	Arab Bank for Inves Trade (UAE)	7696	6568	467	150	0.0195	0.3212	0.0228
14	Arab International Bank (Egypt)*	7155	6220	466	120	0.0168	0.2575	0.0193
15	Arab National Bank (KSA)	5700	4586	402	74	0.013	0.1841	0.0161
16	Arcapita Bank (Bahrain)	5488	4266	327	4	7.0E-4	0.0122	9.0E-4
17	Attijariwafabank (Morocco)	4311	3967	353	15	0.0035	0.0425	0.0038
18	Audi Saradar Group (Lebanon)	4057	3203	531	63	0.0155	0.1186	0.0197
19	Bank Albilad (KSA)	3997	3404	286	86	0.0215	0.3007	0.0253
20	Bank Al-Jazira (KSA)	45630	31411	7508	840	0.0184	0.1119	0.0267
21	Bank Ethmar (Bahrain)	7606	5272	1276	142	0.0187	0.1113	0.0269
22	Bank Muscat	59147	45819	7343	562	0.0095	0.0765	0.0123
23	Bank of Alexandria	47704	35794	5350	1188	0.0249	0.2221	0.0332
24	Bank of Bahrain and Kuwait (Bahrain)	43981	31096	7208	1740	0.0396	0.2414	0.056
25	Bank of Beirut	42574	28015	6851	1053	0.0247	0.1537	0.0376
26	Bank of Kuwait & the Middle East	35110	24714	3102	779	0.0222	0.2511	0.0315
27	Bank of Sharjah	33564	24744	3752	748	0.0223	0.1994	0.0302
28	Bank Zafar (Oman)	32349	24732	3379	663	0.0205	0.1962	0.0268
29	BankMed (Lebanon)	16383	11470	1524	326	0.0199	0.2139	0.0284
30	Banque de L'habitat de Tunisie	14292	10854	1762	137	0.0096	0.0778	0.0126
31	Banque du Maroc	7339	5573	1236	59	0.0080	0.0477	0.0106
32	Banque Libano-Francaise	4280	2926	857	33	0.0077	0.0385	0.0113
33	Banque Marocaine du Commerce Exté	44346	20538	5810	954	0.0215	0.1642	0.0465
34	Banque Marocaine pour le Com l'Indus	39635	23809	6239	899	0.0227	0.1441	0.0378
35	Banque Misr	15590	9574	1614	365	0.0234	0.2261	0.0381
36	Banque Nationale Agricole (Tunisia)	13541	8360	1077	131	0.0097	0.1216	0.0157

37	Banque Saudi Fransi	11248	7377	1157	171	0.0152	0.1478	0.0232
38	Blom Bank (Lebanon)	8285	5306	900	198	0.0239	0.22	0.0373
39	Bourgan Bank (Kuwait)	3772	2217	574	69	0.0183	0.1202	0.0311
40	Byblos Bank (Lebanon)	20412	17268	1961	239	0.0117	0.1219	0.0138
41	Cairo Bank	17864	15108	1437	252	0.0141	0.1754	0.0167
42	Commercial Bank of Dubai	11238	8363	1073	122	0.0109	0.1137	0.0146
43	Commercial Bank of Kuwait	9545	7435	722	70	0.0073	0.097	0.0094
44	Commercial Bank of Qatar	8454	7150	756	88	0.0104	0.1164	0.0123
45	Credit Agricole (Egypt)	6529	5361	433	71	0.0109	0.164	0.0132
46	Credit Libanais	5808	4139	523	69	0.0119	0.1319	0.0167
47	Crédit populaire d'Algérie	4454	3861	391	52	0.0117	0.133	0.0135
48	Doha Bank	4141	3514	295	33	0.0080	0.1119	0.0094
49	Dubai Bank	16560	8361	1614	113	0.0068	0.07	0.0135
50	Dubai Islamic Bank	12301	7212	308	53	0.0043	0.1721	0.0073
51	Emirates Islamic Bank	7787	4150	283	41	0.0053	0.1449	0.0099
52	Emirates NBD	4337	3080	127	38	0.0088	0.2992	0.0123
53	Faisal Islamic Bank of Egypt	31968	21802	2604	385	0.012	0.1478	0.0177
54	First Gulf Bank (UAE)	20072	17217	1719	242	0.0121	0.1408	0.0141
55	Fransabank (Lebanon)	18679	14085	1026	178	0.0095	0.1735	0.0126
56	Groupe Banques Populaire (Morocco)	7606	5585	457	59	0.0078	0.1291	0.0106
57	International Bank of Qatar	7559	5284	793	93	0.0123	0.1173	0.0176
58	International Commercial Bank (Egypt)	4195	3609	298	48	0.0114	0.1611	0.0133
59	Investcorp (Bahrain)	15658	8242	1857	243	0.0155	0.1309	0.0295
60	Kuwait Finance House	5154	3485	637	118	0.0229	0.1852	0.0339
61	Kuwait International Bank	3447	2530	491	62	0.018	0.1263	0.0245

62	Lebanese Canadian Bank	41751	28641	4572	1003	0.024	0.2194	0.035
63	Libyan Arab Foreign Bank	16841	8060	2741	468	0.0278	0.1707	0.0581
64	Mashreqbank (UAE)	10711	6392	1349	260	0.0243	0.1927	0.0407
65	National Bank of Abu Dhabi	9215	4558	1962	575	0.0624	0.2931	0.1262
66	National Bank of Bahrain	6157	3129	712	84	0.0136	0.118	0.0268
67	National Bank of Egypt	4890	2819	451	117	0.0239	0.2594	0.0415
68	National Bank of Kuwait	3528	2511	764	138	0.0391	0.1806	0.055
69	National Bank of Oman	3434	1274	1249	29	0.0084	0.0232	0.0228
70	National Bank of Umm Al-Qaiwain	3274	2783	136	104	0.0318	0.7647	0.0374
71	National Commercial Bank (KSA)	4410	3083	379	33	0.0075	0.0871	0.0107
72	National Commercial Bank (Libya)	4259	3200	314	24	0.0056	0.0764	0.0075
73	National Société Gle Bank (Egypt)	3223	2006	265	42	0.013	0.1585	0.0209
74	Principle Bank for Devel (Egypt)	76952	44228	7020	1003	0.013	0.1429	0.0227
75	Qatar Islamic Bank	44828	28173	3909	822	0.0183	0.2103	0.0292
76	Qatar Islamic International Bank	40220	22968	4333	370	0.0092	0.0854	0.0161
77	Qatar National Bank	29274	20137	4525	816	0.0279	0.1803	0.0405
78	Raas El Khayma National Bank	25407	14026	2743	447	0.0176	0.163	0.0319
79	Real Estat Bank (Syria)	23169	18100	2432	471	0.0203	0.1937	0.026
80	Riyad Bank	17758	13469	2095	392	0.0221	0.1871	0.0291
81	Samba Financial Group (KSA)	13942	10206	1533	232	0.0166	0.1513	0.0227
82	Saudi British Bank	9743	7018	1282	210	0.0216	0.1638	0.0299
83	Saudi Hollandi Bank	7194	5336	456	109	0.0152	0.239	0.0204
84	Saudi Investment Bank	5036	4077	536	62	0.0123	0.1157	0.0152
85	Sharjah Islamic Bank	4311	2752	1045	112	0.026	0.1072	0.0407
86	Société Générale Marocaine	4233	2471	1133	63	0.0149	0.0556	0.0255
87	Société Tunisienne de Banque	3794	2630	566	173	0.0456	0.3057	0.0658

88	The Housing Bank for Trade (Jordan)	3747	1586	747	81	0.0216	0.1084	0.0511
89	Union National Bank (UAE)	3690	1859	758	77	0.0209	0.1016	0.0414

المصدر : إعداد الباحث من الموقع http://www.relbanks.com/rankings

المطلب الثاني: شروط صحة نموذج التحليل العاملي

بعد ترميز المتغيرات الداخلة في الدراسة و تهيئة مصفوفة البيانات قمنا بإدخالها في برنامج ***spss v.21*** للقيام بعملية حل نموذج التحليل العاملي ، وقبل ظهور النتائج قمنا بالاختبارات المشروطة في صحة استخدام التحليل العاملي أي إخضاع مصفوفة معاملات الارتباط للاختبارات الثلاثة المشروطة وكانت كالتالي:

1- بالنسبة لمعامل الارتباط **Déterminant = 0 .000** .

2- درجة تجانس العينة وتقديرها باختبار **(KMO) Kaiser – Mayer -Olkin** وهي تساوي **0.684** وتعتبر درجة كافية لأنها تحقق الشرط حيث أنها محصورة بين (**0.3** و **0.7**).

3- والاختبار الثالث وهو أن تكون مصفوفة معاملات الارتباط مختلفة عن مصفوفة الوحدة وهم ما يعبر عنه باختبار **Bartlett** وهو يساوي **0.000** .

Variance totale expliquée

الجدول رقم (02) يمثل مصفوفة معامل الارتباط

Matrice de corrélation[a]

		assets	Deposits	Shareholders Equity	Profits	ROA	ROE	Profit/Deposits
Corrélation	assets	1.000	.978	.911	.817	-.005-	-.044-	-.090-
	Deposits	.978	1.000	.876	.787	-.042-	-.039-	-.142-
	Shareholders Equity	.911	.876	1.000	.905	.184	-.035-	.023
	Profits	.817	.787	.905	1.000	.385	.189	.116
	ROA	-.005-	-.042-	.184	.385	1.000	.540	.710
	ROE	-.044-	-.039-	-.035-	.189	.540	1.000	.230
	Profit/Deposits	-.090-	-.142-	.023	.116	.710	.230	1.000

a. Déterminant = .000

المصدر مخرجات برنامج: *spss v.21*

الجدول رقم (03) اختبار درجة تجانس العينة (KMO) واختبارBartlett

Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		.684
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	741.566
	Ddl	21
	Signification de Bartlett	.000

المصدر مخرجات برنامج: *spss v.21*

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	3.666	52.376	52.376	3.666	52.376	52.376	3.651	52.150	52.150
2	2.096	29.939	82.315	2.096	29.939	82.315	2.112	30.165	82.315
3	.791	11.299	93.614						
4	.274	3.912	97.526						
5	.099	1.417	98.942						
6	.057	.815	99.758						
7	.017	.242	100.000						

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

تحليل مخرجات التحليل العاملي باستخدام برنامج *spss v.21*

جدول التباين المفسر

الجدول رقم (04) قيم الجذور الكامنة والنسب المفسرة والتراكمية للعوامل المشتقة

العوامل	بعد التدوير			قبل التدوير		
	التراكم	التفسير %	الجذور الكامنة	التراكم	التفسير %	الجذور الكامنة
العامل 1	52.150	52.150	3.651	52.376	52.376	3.666
العامل 2	82.315	30.165	2.112	82.315	29.939	2.096

المصدر: مخرجات برنامج *spss v.21*

بعد القيام بعملية تدوير المحاور حيث أن الهدف من هذه الأخيرة هو التأكد من أن النتائج المحصل عليها بطريقة التحليل العاملي والمكونات الأساسية لا تتغير فيما لو أعيد استخدام الأسلوب على نفس المتغيرات ضمن الظاهرة المعينة.

وتشير النتائج النهائية المستخلصة من مخرجات برنامج ***spss v.21*** إلى هناك عاملين أساسين يتحكمان في الظاهرة المدروسة (نسب تقييم اداء البنوك) وتفسر ما نسبته **82.315 %** من إجمالي التباين ، وهذا يعني أسلوب التحليل العاملي قام باختزال العلاقة بين المتغيرات إلى عاملين أساسين يتحكمان في الظاهرة قيد الدراسة أي هناك عاملانُ تصنف من خلالها هده البنوك.

وحسب ترتيب العوامل المستخرجة من التحليل بعد عملية تدوير المحاورُ يعتبر العامل الأول هو أهم العوامل المشتقة من نسب التفسير ،حيث فسر بعد عملية التدوير ما نسبته **52.150 %** من المعلومات التي اشتملت عليها المتغيرات وفسر العامل الثاني **30.165 %**

تحليل العوامل المستخرجة من التحليل العاملي

الجدول رقم (05) توزيع الدرجات المعيارية للعوامل المشتقة

n	Bank	fac 1	fac 2
1	Abu Dhabi Commercial Bank	-.42387-	-.21687-
2	Abu Dhabi Islamic Bank	.33316	-.40009-
3	Ahli Bank (Qatar).	-.19888-	-.15076-
4	Ahli United Bank (Bahrain)	-.67137-	-.38287-
5	Al Ahli Bank of Kuwait	-.64731-	-.08494-
6	Al Joumhouriya Bank (Libya)	-.62787-	-.25356-
7	Al Rajhi Bank (KSA)	-.54291-	4.64261
8	Al Sahara Bank (Libya)	-.91276-	3.82302
9	Albaraka Banking Group (Bahrain)	.76174	-1.56487-
10	Alkhaliji Commercial Bank (Qatar)	.26706	-1.57232-
11	Arab African Inter Bank (Egypt)	-.30320-	.73771
12	Arab Bank (Jordan)	-.43137-	.67907
13	Arab Bank for Inves Trade (UAE)	-.53428-	.55048
14	Arab International Bank (Egypt)*	-.56703-	.19916
15	Arab National Bank (KSA)	-.67025-	-.21736-
16	Arcapita Bank (Bahrain)	-.72426-	-1.40902-
17	Attijariwafabank (Morocco)	-.74421-	-1.16502-
18	Audi Saradar Group (Lebanon)	-.71533-	-.30076-
19	Bank Albilad (KSA)	-.75216-	.59523
20	Bank Al-Jazira (KSA)	2.32535	-.26150-
21	Bank Ethmar (Bahrain)	-.43373-	-.15003-

22	Bank Muscat	2.71293	-1.10533-
23	Bank of Alexandria	2.41805	.47901
24	Bank of Bahrain and Kuwait (Bahrain)	2.90508	1.53802
25	Bank of Beirut	2.24330	.31607
26	Bank of Kuwait & the Middle East	1.27597	.44912
27	Bank of Sharjah	1.32650	.26743
28	Bank Zafar (Oman)	1.18879	.13573
29	BankMed (Lebanon)	.04153	.23255
30	Banque de L'habitat de Tunisie	-.10107-	-.79400-
31	Banque du Maroc	-.49080-	-.92970-
32	Banque Libano-Francaise	-.68643-	-.94387-
33	Banque Marocaine du Commerce Exté	1.84880	.30327
34	Banque Marocaine pour le Com l'Indus	1.87905	.19660
35	Banque Misr	.01630	.51244
36	Banque Nationale Agricole (Tunisia)	-.28880-	-.60171-
37	Banque Saudi Fransi	-.31626-	-.21263-
38	Blom Bank (Lebanon)	-.44855-	.50953
39	Bourgan Bank (Kuwait)	-.73937-	-.09346-
40	Byblos Bank (Lebanon)	.27396	-.59587-
41	Cairo Bank	.10113	-.26987-
42	Commercial Bank of Dubai	-.33387-	-.58272-
43	Commercial Bank of Kuwait	-.47494-	-.82196-
44	Commercial Bank of Qatar	-.48473-	-.60111-
45	Credit Agricole (Egypt)	-.63080-	-.39879-
46	Credit Libanais	-.66046-	-.43074-

47	Crédit populaire d'Algérie	-.72165-	-.45609-
48	Doha Bank	-.76243-	-.70412-
49	Dubai Bank	-.16687-	-.92195-
50	Dubai Islamic Bank	-.51597-	-.71786-
51	Emirates Islamic Bank	-.68477-	-.71242-
52	Emirates NBD	-.81836-	-.01472-
53	Faisal Islamic Bank of Egypt	.79156	-.50082-
54	First Gulf Bank (UAE)	.23208	-.51238-
55	Fransabank (Lebanon)	-.02669-	-.50829-
56	Groupe Banques Populaire (Morocco)	-.60807-	-.66701-
57	International Bank of Qatar	-.54140-	-.46523-
58	International Commercial Bank (Egypt)	-.75324-	-.37282-
59	Investcorp (Bahrain)	-.06339-	-.21063-
60	Kuwait Finance House	-.64260-	.32739
61	Kuwait International Bank	-.75138-	-.13541-
62	Lebanese Canadian Bank	1.87616	.46245
63	Libyan Arab Foreign Bank	.23680	.68747
64	Mashreqbank (UAE)	-.26487-	.46163
65	National Bank of Abu Dhabi	-.04120-	3.03190
66	National Bank of Bahrain	-.64461-	-.32675-
67	National Bank of Egypt	-.70582-	.67684
68	National Bank of Kuwait	-.65864-	1.11700
69	National Bank of Oman	-.69560-	-.86909-
70	National Bank of Umm Al-Qaiwain	-.85272-	2.66765
71	National Commercial Bank (KSA)	-.75463-	-.79560-

72	National Commercial Bank (Libya)	-.76877-	-.93254-
73	National Société Gle Bank (Egypt)	-.82371-	-.25020-
74	Principle Bank for Devel (Egypt)	3.25972	-.57971-
75	Qatar Islamic Bank	1.68806	.09151
76	Qatar Islamic International Bank	1.20897	-.87458-
77	Qatar National Bank	1.29345	.57829
78	Raas El Khayma National Bank	.53429	-.01578-
79	Real Estat Bank (Syria)	.57622	.13504
80	Riyad Bank	.25392	.23655
81	Samba Financial Group (KSA)	-.09476-	-.16097-
82	Saudi British Bank	-.30502-	.16280
83	Saudi Hollandi Bank	-.59858-	.08497
84	Saudi Investment Bank	-.67554-	-.47917-
85	Sharjah Islamic Bank	-.61274-	.24221
86	Société Générale Marocaine	-.64083-	-.48813-
87	Société Tunisienne de Banque	-.67037-	1.88023
88	The Housing Bank for Trade (Jordan)	-.72917-	.14778
89	Union National Bank (UAE)	-.71866-	.02524

مصدر: مخرجات برنامج *spss v.21*

يوضح لنا جدول توزيع الدرجات المعيارية على العوامل المشتقة تصنيف البنوك حسب درجة العوامل وكما يلاحظ قيم الاشتراكات لم تقل عن **0.5** وهي النسبة التي يمكن الاعتماد عليها كما تشير كثير من الدراسات.ومن جدول قيم تشبع المتغيرات نلاحظ المؤشرات (نسب الأداء) التي التصقت بالعوامل ويمكن تصنيفها كما يلي:

الجدول رقم (06) تقسيم المؤشرات التنموية على العوامل المستخلصة

Matrice des composantes après rotation[a]

	Composante	
	1	2
assets	.974	-.095-
Deposits	.959	-.134-
Shareholders Equity	.967	.060
Profits	.912	.282
ROA	.113	.943
ROE	.000	.680
Profit/Deposits	-.054-	.806

المصدر : مخرجات *spss v.21*

المطلب الثالث: تصنيف البنوك والتعليق عليها

1. تصنيف البنوك حسب درجات العامل الأول:

يلاحظ أن العامل الأول هو أهم العوامل المشتقة من حيث نسبة تفسير التباين والتي بلغت **52.150 %** وقد ظهر أعلى تركيز لـ **04** متغيرات و التي تتمثل فيمايلي: **assets**الاصول–**deposit**الودائع -**holderequity** -**profits** قيمة المساهمين

التعليق على مؤشرات المشتركة للمجموعة الاولى من البنوك :

يلاحظ من الجدول الأعلى العوامل المستخلصة مايلي :

فالمتغير الأول **assets** وهو أعلى نسبة من المؤشرات حيث بلغت نسبته 0.974 وهو ما يبين عن اعتماد هذه المجموعة من البنوك على أصولها بدرجة عالية ، ثم يليه المتغير الثاني **Shareholders Equity** بنسبة **0.967** وهو ما يفسر كذلك أهمية هذا المتغير ، ثم يليهما في المرتبة الثالثة الودائع بنسبة **0.959** وهو ما يبين كذلك اعتماد هذا الصنف من البنوك على هذا المتغير ، ولكن بدرجة اقل من المؤشرات السابقة ، وفي الخير نجد المتغير الرابع **Profits** والمقدر بنسبة**0.912** وهي نسبة مقبولة كذلك .

أما فيما يخص المؤشرات المتبقية غي هذه المجموعة من البنوك ، فان غير مقبولة لان مردوديتها كانت ضعيفة ، بناءا على نسبها المبينة في الجدول الأعلى الذي يبين نسبها ، بحيث كانت اصغر من **0.5** ، والمتمثلة في العائد على الأصول **ROA** الذي كانت نسبته **0.113** ، والعائد على حقوق الملكية **ROE** المقدرة نسبتها بـ **0.000** ، وهو ما يدل على انء هذه المجموعة الأولى من البنوك لا تعتمد على هذه المتغيرات في نشاطها. وهي تشير إلى البنوك التي تعتمد مخاطر الائتمان والسيولة.

وهذه قائمة للبنوك المشتركة في العامل الاول مبينة في الجدول الاتي :

جدول رقم (**07**) يمثل البنوك المشتركة في العامل الأول

n	Bank	fac 1
1	Albaraka Banking Group (Bahrain)	.76174
2	Bank Al-Jazira (KSA)	2.32535
3	Bank Muscat	2.71293
4	Bank of Alexandria	2.41805
5	Bank of Bahrain and Kuwait (Bahrain)	2.90508
6	Bank of Beirut	2.24330
7	Bank of Kuwait & the Middle East	1.27597
8	Bank of Sharjah	1.32650
9	Bank Zafar (Oman)	1.18879
10	Banque Marocaine du Commerce Exté	1.84880
11	Banque Marocaine pour le Com l'Indus	1.87905
12	Faisal Islamic Bank of Egypt	.79156
13	Lebanese Canadian Bank	1.87616
14	Principle Bank for Devel (Egypt)	3.25972
15	Qatar Islamic Bank	1.68806
16	Qatar Islamic International Bank	1.20897
17	Qatar National Bank	1.29345

2. تصنيف البنوك حسب درجات العامل الثاني:

أما هذا العامل فبلغت نسبة التفسير **30.165 %**، و يأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية بعد العامل الأول وقد ظهر أعلى تركيز لـ **03** متغيرات و التي تتمثل فيمايلي: **ROE-ROA-PROFIT DEPOSIT**

التعليق على مؤشرات المشتركة للمجموعة الثانية من البنوك :

يلاحظ من الجدول الأعلى العوامل المستخلصة مايلي :

معدل العائد على الاصول **ROA** هو أهم مؤشر في هذه المجموعة من البنوك ،حيث كان مقدر بأعلى نسبة مشترطة من بين المؤشرات الثلاثة بنسبة **0.943** ، وهو ما يبين أعطاء هذه المجوعة من البنوك لاهية كبرى لأصولها في تحقيق العوائد.

وكان ثاني مؤشر هو الأرباح على الودائع **PROFIT DEPOSIT** الذي كان بنسبة معتبرة كذلك **0.806** ، ليبين الدرجة الكبيرة التي تعتمد عليها هذه البنوك على ودائعها ، واستغلالها أحسن استغلال من خلال الاستثمارات الموجهة و المربحة وذات عوائد كبيرة.

و المؤشر الثالث و هو العائد على حقوق الملكيةROE بنسبة0.680، وهو يبين اعتماد هذه البنوك على موالها الخاصة و أرباحها من السنوات السابقة أحسن استغلال من خلال إعادة استثمارها في نشاطها التجاري.

اما فيما يخص المؤشرات المتبقية فتعتمد عليها هذه البنوك بنسبة صغيرة جدا ، ومنها من لا تعتمد عليها اصل لا غير مربحة ولا تخدم توجه نشاطها .

وهي تشير إلى البنوك التي تعتمد في تقييم الأداء على نسب الربحية: معدل العائد على حقوق الملكية **ROE** و معدل العائد على الأصول **ROA** و الأرباح على الودائع **PROFIT DEPOSIT**.

قائمة البنوك المشتركة في العامل الثاني مبينة في الجدول الاتي :

جدول رقم (08) يمثل البنوك المشتركة في العامل الثاني

n	Bank	fac 2
1	Al Rajhi Bank (KSA)	4.64261
2	Al Sahara Bank (Libya)	3.82302
3	Arab African Inter Bank (Egypt)	.73771
4	Arab Bank (Jordan)	.67907
5	Arab Bank for Inves Trade (UAE)	.55048
6	Bank Albilad (KSA)	.59523
7	Bank of Bahrain and Kuwait (Bahrain)	1.53802
8	Banque Misr	.51244
9	Blom Bank (Lebanon)	.50953
10	Libyan Arab Foreign Bank	.68747
11	National Bank of Abu Dhabi	3.03190
12	National Bank of Egypt	.67684
13	National Bank of Kuwait	1.11700
14	National Bank of Umm Al-Qaiwain	2.66765
15	Qatar National Bank	.57829
16	Société Tunisienne de Banque	1.88023

خاتمة الفصل:

يُبرز لنا التحليل العاملي العلاقة الموجودة بين المتغيرات للظاهرة قيد الدراسة وطريقة تفسير المعلومات ومدى إسهام المتغيرات في العوامل المشتقة ، إذ أن هدف الدراسة هو تصنيف البنوك حسب النسب المالية لتقييم الأداء. وبعد ما تطرقنا إلى المراحل الأساسية لصناعة نموذج التحليل العاملي ، وكيفية استخلاص العوامل الممثلة والمفسرة للظاهرة قيد الدراسة، ومن خلال النموذج المطبق في هذا الفصل ، و الخاصة بمجموعة من البنوك للدول العربية ، كانت هناك مجموعتين من البنوك ،بحيث كل مجموعة تشترك في عامل واحد متكون من مؤشرات معينة لتحقيق اهدافها واستمرارية نشاطها.

الخاتمة العامة:

تلعب البنوك التجارية دورا هاما في تحريك دواليب الاقتصاد، من خلال وظائفها و عملياتها المصرفية، وفقا لسياسات مالية ونقدية و نتيجة للتطورات التي يشهدها هذا القطاع كان لزاما على البنوك التجارية مواكبة هذه التطورات، وهذا ما انجرت عنه بنوك قوية وأخرى ضعيفة الأداء، وهنا طرحت عدة تساؤلات وإشكاليات فيما يخص كيفية معرفة مستوى البنوك والطرق المتبعة لبلوغ أهدافها ، و كرد على هذه التساؤلات فان تقييم الأداء يعتبر التقنية الفعالة المستعملة في البنوك التجارية لتحديد أداء و مستوى البنوك.

وقد حاولنا من خلال هذا العمل والمقسم إلى ثلاثة فصول التطرق :

أولا: إلى البنوك التجارية حيث قمنا بالتطرق إلى مفهومها، خصائصها وظائفها ثم مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية.

ثانيا : تطرقنا إلى تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام النسب المالية ، فعرفنا تقييم الأداء وأنواعه مزاياه وأهدافه، ثم بعد ذلك النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء.

ثالثا: وأخيرا فقد أنجزنا حالة تطبيقية ومحاولة تصنيف مجموعة من البنوك التجارية العربية على أساس تقييم أدائها، بالاعتماد على نموذج التحليل العاملي ،

حيث استخلصنا من الدراسة التطبيقية النتائج التالية:

تصنف هذه البنوك إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى: تشترك هذه المجموعة في اعتماد نشاطها على المؤشرات المتمثلة في الأصول،الودائع وقيمة المساهمين ، الأرباح، حيث إنها تولي أهمية كبرى لهذه النسب المالية ، لتلائمها مع طبيعة نشاطها ، و المر دودية العالية من وراء الاعتماد عليها، وهذا مبين في نتائج الدراسة .

المجموعة الثانية: تشترك هذه المجموعة في اعتماد نشاطها على المؤشرات المتمثلة في العائد على حقوق الملكية ، العائد على الأصول ، الفوائد المترتبة عن الودائع ، وعلى عكس المجموعة الأولى التي أهملت هذه المؤشرات المالية ، فان هذه المجموعة تعتمد عليها ، ما يجعلنا نصنفها إلى البنوك التي تعرف بميولها إلى نسب الربحية .

التوصيات والاقتراحات:

إن اعتماد قياس وتقييم الأداء من قبل إدارة البنك يتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات وتحديد أسباب وكيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة لارتفاع وتحسين مستوى الأداء هذا من جهة.لذلك يعتبر

تقييم الداء من الأدوات التي يتند عليها في عملية صياغة وإتخاد القرارات السليمة والصائبة التي تضمن التصرف لنشاطه .

والهدف من وراء هذا الموضوع هو توجيه المستثمرين ، و الموئسات التي تتعامل مع البنوك ، حتى يتسنى لها معرفة أي بنك ننجه له والذي يضمن توظيف امثل لأموالهم، ويخدم توجهات نشاطهم .

ومن خلال كل ماسبق فيمكن القول بأنه في ظل اقتصاد السوق وكدا العولمة الاقتصادية إن الغاية البنك هو التحقيق الربحية وكدا ضمان الاستمرارية في النشاط إضافة إلى مستوى معين من النمو والاستقرار ويفرض عليه أيضا فهم واستيعاب الأهداف الأساسية التي ترمي لها في إطار القوانين السائدة والمسيرة للسوق والعوامل الفاعلة فيه مما يتطلب توفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات ومواجهة النشاط ولتحقيق ذلك يجب تحديد المسار الواجب إتباعه الذي يضمن تعبئة والذي يضمن تعبئة فعالة ودائمة لكافة الطاقات والموارد المتاحة وصولا إلى التسيير الحسن والفعالية المستمرة ومن بين الأدوات والوسائل المستعملة في المجال البنكي هي وضع معايير لقياس وتقييم الأداء ، و نظرا للتطورات الحاصلة في المجال المصرفي و الاقتصادي توصل بعض الباحثين المصرفيين إلى إيجاد نموذج آخر كبديل عن المؤشرات التقليدية تتمثل في نموذج القيمة الاقتصادية المضافة،كأسلوب حديث في عملية تقييم الأداء،أما من وهناك أساليب أخرى معتمدة في مثل هذه الدراسات ومنها أسلوب التحليل ألتطويقي DEA وأسلوب التحليل العنقودي.

الملخص:

يعد تصنيف البنوك حسب مؤشرات الأداء دو أهمية كبرى في التوجيه الأمثل للموارد،و الاستثمارات ودلك في سياق القيام بتنمية اقتصادية و يعد أسلوب التحليل العاملي احد الأساليب الإحصائية الأكثر استعمالا في تفسير العلاقات بين المتغيرات ضمن الظاهرة المدروسة، ومن تم استخدامه في تصنيف البنوك محل الدراسة

ويصل بنا إلى استنتاجات في شكل مفاهيم، بحيث إن المجموعة المدروسة من البنوك العربية ، وبعد المعالجة بالتحليل العاملي acp تبين أنها تنقسم إلى مجموعتين ، المجموعة الأولى ترتبط أو تشترك فيما بينها كونها تعتمد في نشاطها على اربعة مؤشرات مالية و المتمثلة في الأصول،الودائع وقيمة المساهمين ، الأرباح، حيث إنها تولي أهمية كبرى لهذه النسب المالية ، لتلائم ها مع طبيعة نشاطها، والمجموعة الثانية من البنوك تشترك هذه في اعتماد نشاطها على المؤشرات المتمثلة في العائد على حقوق الملكية ، العائد على الأصول ، الفوائد المترتبة عن الودائع يجعلنا نصنفها الى البنوك التي تعرف بميولها إلى نسب الربحية . وعلى هذا الأساس توفر للمستثمر للمفاضلة بين هذه البنوك لاختيار الجيد والصحيح والذي يخدم طبيعة نشاط كل بنك.

Resumé:

Les banques sont classifiées selon le indices, seux-là ont une grandes importance dans l'orientation adéquate des ressources et investissement et ceci dans le cadre du développement économiques. Anisi l'analyse factorielle est un indice statistique le plus couramment pratiqué dans l'explication des relations entre les variation dans le phénomène étudié, il est utilisé pour la classification des banques sujettes.

Suite au traitement d'information nous déduisons dans ce contexte que cette clacification se divise en deux groupes :

Le premier groupe : relie où coordonne entre elles, vue que ces activités reposent sur quatre indices financiés 1-assette 2-diapositives 3- Shareholders Equity 4- Profits, et **le deuxième groupe** relie dans ses activités sur les ratios suivant: 1-roa 2- roe 3- profit deposit

Sur ce base l'investisseur à le choix de choisir la banque repondant à ces besoin.

الفهـرس

الإهداء.....**II**

التشكرات.....**III**

الملخص.....**IV**

قائمة الجداول.....**VIII**

قائمة

الملاحق.....**IX**

قائمة الرموز.....**X**

مقدمة عامة.....**أ**

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية

مقدمة الفصل.....**02**

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.....**03**

المطلب الأول: تعريف البنك التجاري.....**03**

المطلب الثاني: خصائص ووظائف البنك التجاري.....**04**

المطلب الثالث: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك.....**08**

المبحث الثاني: آليات البنك التجاري.....**09**

المطلب الأول: الودائع والحسابات.....**09**

المطلب الثاني: وسائل الدفع.....**15**

المطلب الثالث: العوامل موضع الدراسة عند منح القروض.....**18**

خاتمة الفصل.....**20**

الفصل الثاني :تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام النسب المالية

مقدمة الفصل.....**22**

المبحث الأول: المفاهيم الأولية لتقييم الأداء.....**23**

المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء وأنواعه.....**23**

المطلب الثاني: أهداف ومزايا تقييم الأداء.....**26**

المطلب الثالث: القواعد الأساسية لتقييم الأداء، المراحل والمستويات.....**27**

المبحث الثاني: تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام النسب المالية.....**32**

المطلب الأول: القوائم المالية للبنك التجاري.....**32**

المطلب الثاني: النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء.....**40**

المطلب الثالث: مؤشرات العائد ومقاييس المخاطرة.....**53**

خاتمة الفصل. **56**

الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية على مجموعة من البنوك العربية

مقدمة الفصل.....**58**

المبحث الأول : ماهية التحليل العاملي.....**59**

المطلب الأول: ماهية أسلوب التحليل العاملي.....**59**

المطلب الثاني: مفهوم التحليل العاملي.....**59**

المطلب الثالث: الشروط والخطوات الأساسية لحل نموذج التحليل العاملي.....**61**

المبحث الثاني: دراسة النموذج على مجموعة من البنوك العربية.....**63**

المطلب الأول: إعداد البيانات للتحليل العاملي.....**63**

المطلب الثاني: شروط صحة نموذج التحليل العامل.....**68**

المطلب الثالث: تصنيف البنوك والتعليق عليها.....**77**

خاتمة الفصل.....**82**

خاتمة عامة.....**84**

المصادر والمراجع.....**87**

الملاحق.....**90**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1.2)	نموذج لميزانية البنك التجاري	36
(2.2)	خصائص ميزانية البنك التجاري	37
(3.2)	نموذج لجدول حسابات النتائج للبنك التجاري	39
(4.2)	أهم مؤشرات قياس ربحيه البنك التجاري	54
(5.2)	مقاييس المخاطرة	55
(1.3)	المتغيرات الداخلة بالدراسة	64
(2.3)	مصفوفة معامل الارتباط	69
(3.3)	اختبار درجة تجانس العينة (KMO) واختبارBartlett	69
(4.3)	قيم الجذور الكامنة والنسب المفسرة والتراكمية للعوامل المشتقة	70
(5.3)	توزيع الدرجات المعيارية للعوامل المشتقة	72
(6.3)	تقسيم المؤشرات التنموية على العوامل المستخلصة	76
(7.3)	البنوك المشتركة في العامل الاول	78
(8.3)	البنوك المشتركة في العامل الثاني	81

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق (1)	**الملحق يبين بيانات مجموعة من البنوك العربية**	90
الملحق (2)	**الملحق يبين كيفية معالجة المتغيرات**	91
الملحق (3)	**الملحق يبين كيفية الدخول الى التحليل العاملي ACP**	92

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار/الرمز	الدلا لـــــة
SPSS	**S**TATICAL **P**ACK for the **S**OCIAL **S**CIENCES
ACP	**نموذج التحليل العاملي**
ROE	**العائد على حقوق الملكية** **R**eturn **o**n **E**quity
ROA	**العائد على الأصول** **R**eturn **o**n **A**ssets

	Bank	Country	Assets	Deposits	Shareholders Equity	Profits	ROA	ROE	Profit/Deposits
2	Crédit populaire d'Algérie	Algeria	10 169	6 471	871	142	1,40%	16,30%	2,19%
3	Ahli United Bank (Bahrain)	Bahrain	23 583	13 178	2 395	310	1,31%	12,94%	2,35%
4	Albaraka Banking Group (Bahrain)	Bahrain	10 920	8 872	1 550	201	1,84%	12,97%	2,27%
5	Bank of Bahrain and Kuwait (Bahrain)	Bahrain	5 745	3 546	555	72	1,25%	12,97%	2,03%
6	National Bank of Bahrain	Bahrain	5 410	4 041	578	92	1,70%	15,92%	2,28%
7	Bank Ethmar (Bahrain)	Bahrain	5 380	1 939	1 149	85	1,58%	7,40%	4,38%
8	Arcapita Bank (Bahrain)	Bahrain	5 137	1 090	1 430	362	7,05%	25,31%	33,21%
9	Investcorp (Bahrain)	Bahrain	3 675	376	708	152	4,14%	21,47%	40,43%
10	National Bank of Egypt	Egypt	39 932	30 850	1 321	68	0,17%	5,15%	0,22%
11	Banque Misr	Egypt	28 849	22 045	1 018	29	0,10%	2,85%	0,13%
12	International Commercial Bank (Egypt)	Egypt	10 422	8 849	796	249	2,39%	31,28%	2,81%
13	National Société Générale Bank (Egypt)	Egypt	8 351	6 690	743	206	2,47%	27,73%	3,08%
14	Arab African International Bank (Egypt)	Egypt	7 696	6 568	467	150	1,95%	32,12%	2,28%
15	Cairo Bank	Egypt	7 155	6 220	466	120	1,68%	25,75%	1,93%
16	Bank of Alexandria	Egypt	5 700	4 586	402	74	1,30%	18,41%	1,61%
17	Principle Bank for Development and Agricultural Credit (Egy	Egypt	5 488	4 266	327	4	0,07%	1,22%	0,09%
18	Faisal Islamic Bank of Egypt	Egypt	4 311	3 967	353	15	0,35%	4,25%	0,38%
19	Arab International Bank (Egypt)*	Egypt	4 057	3 203	531	63	1,55%	11,86%	1,97%
20	Credit Agricole (Egypt)	Egypt	3 997	3 404	286	86	2,15%	30,07%	2,53%
21	Arab Bank (Jordan)	Jordan	45 630	31 411	7 508	840	1,84%	11,19%	2,67%
22	The Housing Bank for Trade and Finance (Jordan)	Jordan	7 606	5 272	1 276	142	1,87%	11,13%	2,69%

	Bank	Country	Assets	Deposits	Shareholders Equity	Profits	ROA	ROE	Profit/Deposits
23	National Commercial Bank (KSA)	KSA	59 147	45 819	7 343	562	0,95%	7,65%	1,23%
24	Samba Financial Group (KSA)	KSA	47 704	35 794	5 350	1 188	2,49%	22,21%	3,32%
25	Al Rajhi Bank (KSA)	KSA	43 981	31 096	7 208	1 740	3,96%	24,14%	5,60%
26	Riyad Bank	KSA	42 574	28 015	6 851	1 053	2,47%	15,37%	3,76%
27	Saudi British Bank	KSA	35 110	24 714	3 102	779	2,22%	25,11%	3,15%
28	Banque Saudi Fransi	KSA	33 564	24 744	3 752	748	2,23%	19,94%	3,02%
29	Arab National Bank (KSA)	KSA	32 349	24 732	3 379	663	2,05%	19,62%	2,68%
30	Saudi Hollandi Bank	KSA	16 383	11 470	1 524	326	1,99%	21,39%	2,84%
31	Saudi Investment Bank	KSA	14 292	10 854	1 762	137	0,96%	7,78%	1,26%
32	Bank Al-Jazira (KSA)	KSA	7 339	5 573	1 236	59	0,80%	4,77%	1,06%
33	Bank Albilad (KSA)	KSA	4 280	2 926	857	33	0,77%	3,85%	1,13%
34	National Bank of Kuwait	Kuwait	44 346	20 538	5 810	954	2,15%	16,42%	4,65%
35	Kuwait Finance House	Kuwait	39 635	23 809	6 239	899	2,27%	14,41%	3,78%
36	Commercial Bank of Kuwait	Kuwait	15 590	9 574	1 614	365	2,34%	22,61%	3,81%
37	Bourgan Bank (Kuwait)	Kuwait	13 541	8 360	1 077	131	0,97%	12,16%	1,57%
38	Al Ahli Bank of Kuwait	Kuwait	11 248	7 377	1 157	171	1,52%	14,78%	2,32%
39	Bank of Kuwait & the Middle East	Kuwait	8 285	5 306	900	198	2,39%	22,00%	3,73%
40	Kuwait International Bank	Kuwait	3 772	2 217	574	69	1,83%	12,02%	3,11%
41	Audi Saradar Group (Lebanon)	Lebanon	20 412	17 268	1 961	239	1,17%	12,19%	1,38%
42	Blom Bank (Lebanon)	Lebanon	17 864	15 108	1 437	252	1,41%	17,54%	1,67%
43	Byblos Bank (Lebanon)	Lebanon	11 238	8 363	1 073	122	1,09%	11,37%	1,46%

	Bank	Country	Assets	Deposits	Shareholders Equity	Profits	ROA	ROE	Profit/Deposits
44	BankMed (Lebanon)	Lebanon	9 545	7 435	722	70	0,73%	9,70%	0,94%
45	Fransabank (Lebanon)	Lebanon	8 454	7 150	756	88	1,04%	11,64%	1,23%
46	Banque Libano-Francaise	Lebanon	6 529	5 361	433	71	1,09%	16,40%	1,32%
47	Bank of Beirut	Lebanon	5 808	4 139	523	69	1,19%	13,19%	1,67%
48	Credit Libanais	Lebanon	4 454	3 861	391	52	1,17%	13,30%	1,35%
49	Lebanese Canadian Bank	Lebanon	4 141	3 514	295	33	0,80%	11,19%	0,94%
50	Libyan Arab Foreign Bank	Libya	16 560	8 361	1 614	113	0,68%	7,00%	1,35%
51	Al Joumhouriya Bank (Libya)	Libya	12 301	7 212	308	53	0,43%	17,21%	0,73%
52	Al Sahara Bank (Libya)	Libya	7 787	4 150	283	41	0,53%	14,49%	0,99%
53	National Commercial Bank (Libya)	Libya	4 337	3 080	127	38	0,88%	29,92%	1,23%
54	Attijariwafabank (Morocco)	Morocco	31 968	21 802	2 604	385	1,20%	14,78%	1,77%
55	Groupe Banques Populaire (Morocco)	Morocco	20 072	17 217	1 719	242	1,21%	14,08%	1,41%
56	Banque Marocaine du Commerce Extérieur	Morocco	18 679	14 085	1 026	178	0,95%	17,35%	1,26%
57	Société Générale Marocaine de Banques	Morocco	7 606	5 585	457	59	0,78%	12,91%	1,06%
58	Banque Marocaine pour le Commerce et l'Industrie	Morocco	7 559	5 284	793	93	1,23%	11,73%	1,76%
59	Banque du Maroc	Morocco	4 195	3 609	298	48	1,14%	16,11%	1,33%
60	Bank Muscat	Oman	15 658	8 242	1 857	243	1,55%	13,09%	2,95%
61	National Bank of Oman	Oman	5 154	3 485	637	118	2,29%	18,52%	3,39%
62	Bank Zafar (Oman)	Oman	3 447	2 530	491	62	1,80%	12,63%	2,45%
63	Qatar National Bank	Qatar	41 751	28 641	4 572	1 003	2,40%	21,94%	3,50%
64	Commercial Bank of Qatar	Qatar	16 841	8 060	2 741	468	2,78%	17,07%	5,81%

1	Bank	Country	Assets	Deposits	Shareholders Equity	Profits	ROA	ROE	Profit/Deposits
65	Doha Bank	Qatar	10 711	6 392	1 349	260	2,43%	19,27%	4,07%
66	Qatar Islamic Bank	Qatar	9 215	4 558	1 962	575	6,24%	29,31%	12,62%
67	International Bank of Qatar	Qatar	6 157	3 129	712	84	1,36%	11,80%	2,68%
68	Ahli Bank (Qatar).	Qatar	4 890	2 819	451	117	2,39%	25,94%	4,15%
69	Qatar Islamic International Bank	Qatar	3 528	2 511	764	138	3,91%	18,06%	5,50%
70	Alkhaliji Commercial Bank (Qatar)	Qatar	3 434	1 274	1 249	29	0,84%	2,32%	2,28%
71	Real Estat Bank (Syria)	Syria	3 274	2 783	136	104	3,18%	76,47%	3,74%
72	Société Tunisienne de Banque	Tunisia	4 410	3 083	379	33	0,75%	8,71%	1,07%
73	Banque Nationale Agricole (Tunisia)	Tunisia	4 259	3 200	314	24	0,56%	7,64%	0,75%
74	Banque de L'habitat de Tunisie	Tunisia	3 223	2 006	265	42	1,30%	15,85%	2,09%
75	Emirates NBD	UAE	76 952	44 228	7 020	1 003	1,30%	14,29%	2,27%
76	National Bank of Abu Dhabi	UAE	44 828	28 173	3 909	822	1,83%	21,03%	2,92%
77	Abu Dhabi Commercial Bank	UAE	40 220	22 968	4 333	370	0,92%	8,54%	1,61%
78	First Gulf Bank (UAE)	UAE	29 274	20 137	4 525	816	2,79%	18,03%	4,05%
79	Mashreqbank (UAE)	UAE	25 407	14 026	2 743	447	1,76%	16,30%	3,19%
80	Dubai Islamic Bank	UAE	23 169	18 100	2 432	471	2,03%	19,37%	2,60%
81	Union National Bank (UAE)	UAE	17 758	13 469	2 095	392	2,21%	18,71%	2,91%
82	Abu Dhabi Islamic Bank	UAE	13 942	10 206	1 533	232	1,66%	15,13%	2,27%
83	Commercial Bank of Dubai	UAE	9 743	7 018	1 282	210	2,16%	16,38%	2,99%
84	Emirates Islamic Bank	UAE	7 194	5 336	456	109	1,52%	23,90%	2,04%
85	Dubai Bank	UAE	5 036	4 077	536	62	1,23%	11,57%	1,52%

1	Bank	Country	Assets	Deposits	Shareholders Equity	Profits	ROA	ROE	Profit/Deposits
86	Bank of Sharjah	UAE	4 311	2 752	1 045	112	2,60%	10,72%	4,07%
87	Sharjah Islamic Bank	UAE	4 233	2 471	1 133	63	1,49%	5,56%	2,55%
88	Raas El Khayma National Bank	UAE	3 794	2 630	566	173	4,56%	30,57%	6,58%
89	Arab Bank for Investment & Foreign Trade (UAE)	UAE	3 747	1 586	747	81	2,16%	10,84%	5,11%
90	National Bank of Umm Al-Qaiwain	UAE	3 690	1 859	758	77	2,09%	10,16%	4,14%

الملحق الاول يبين بيانات مجموعة من البنوك العربية

الملحق الثاني يبين كيفية معالجة المتغيرات

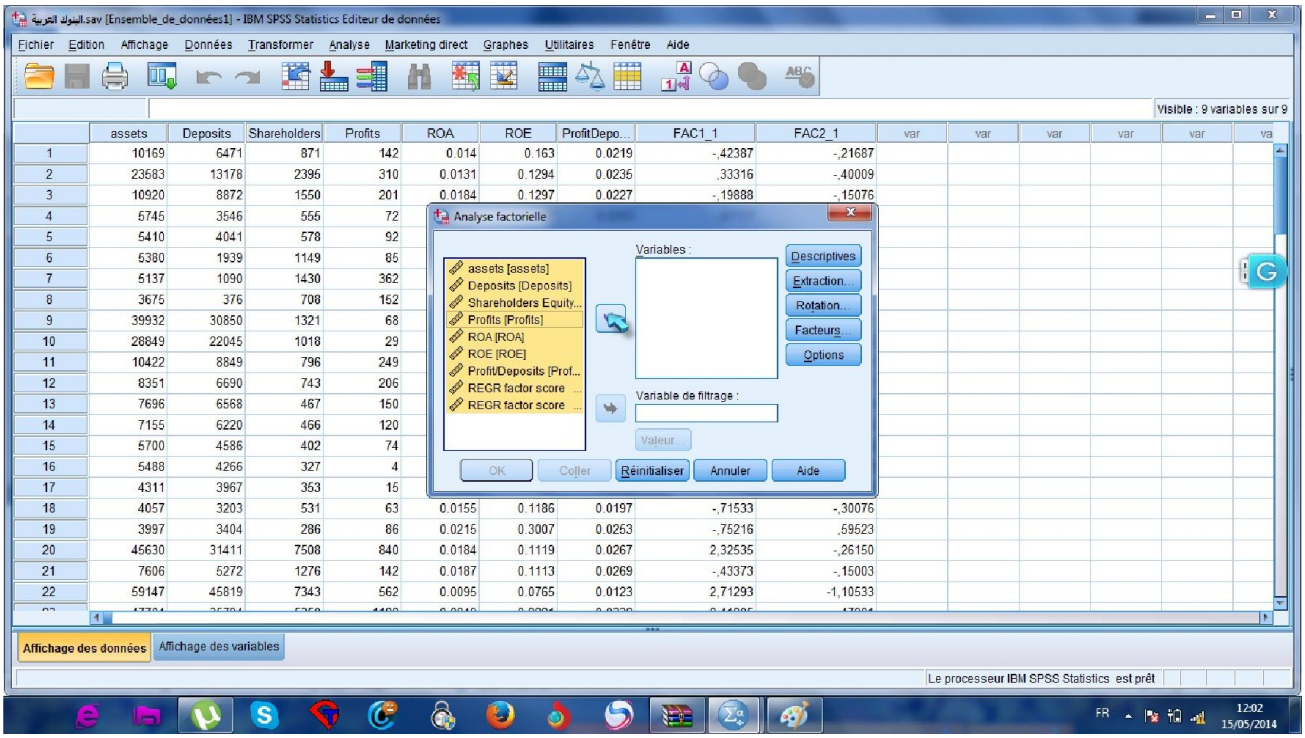

الملحق الثالث يبين كيفية الدخول الى التحليل العاملي ACP

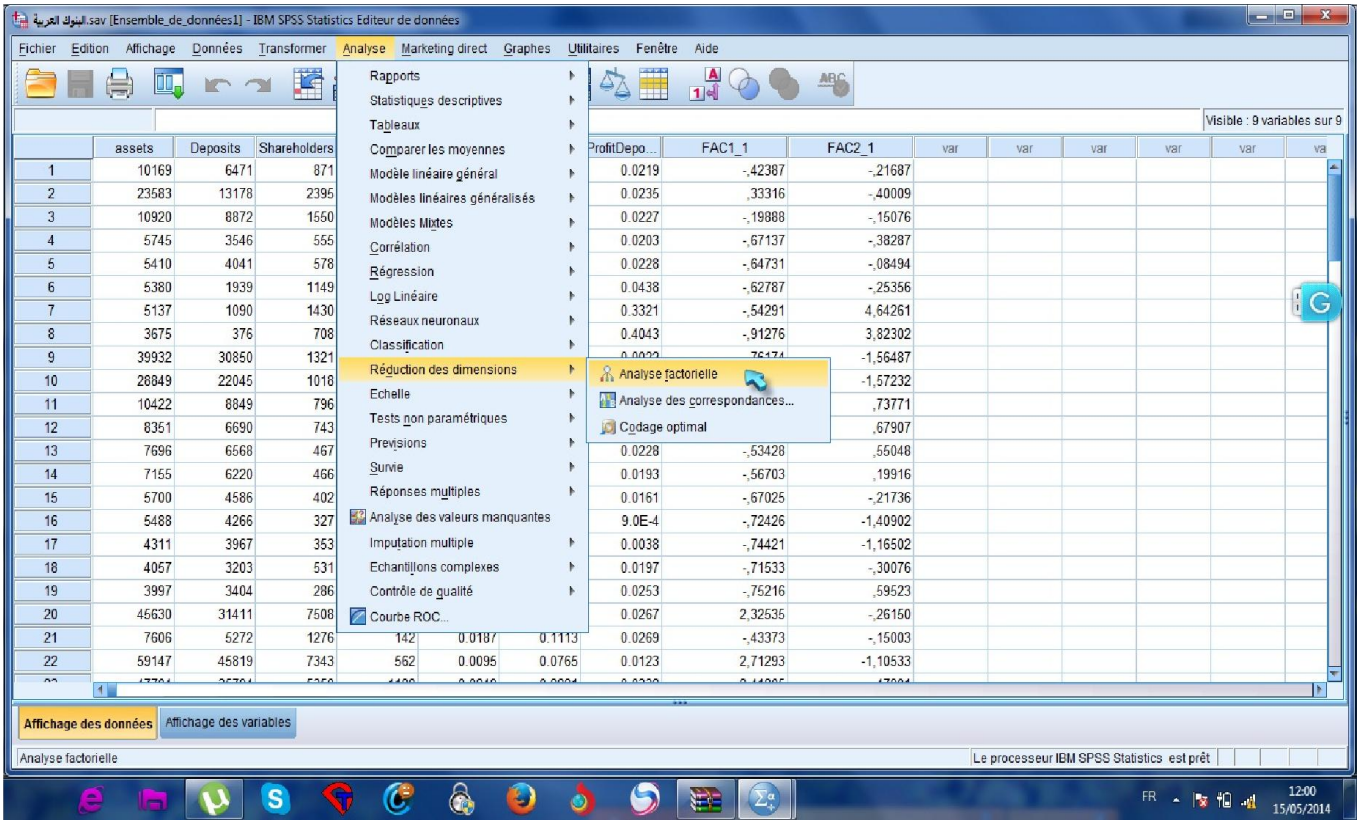

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع بالعربية:

📖 الطاهر لطرش– تقنيات البنوك – ديوان المطبوعات الجامعية – بن عكنون الجزائر– الطبعة الثالثة.

📖 د. عبد الغفار حنفي– د. عبد السلام أبو قحف– الإدارة الحديثة في البنوك التجارية– الدار الجامعية للنشر 2003–2004.

📖 د. عبد الإله نعمة نعجة– النظم المحاسبية في البنوك وشركات التامين– دار المناهج للنشر والتوزيع– الأردن2007.

📖 احمد هني – العملة والنقود– ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1991.

📖 حسين جميل البديري – البنوك– مؤسسة الوراق للنشر– الأردن – الطبعة الأولى 2003.

📖 د. سلمان بودياب – اقتصاديات النقود و البنوك – المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع – بيروت / لبنان –1996.

📖 د. منير إبراهيم هندي– إدارة البنوك التجارية– المكتب العربي الحديث – الطبعة الثالثة 2000.

📖د. مجيد الكرخي– تقويم الأداء باستخدام النسب المالية– دار المناهج للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى 2007.

📖 محمد سويلم - إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية - بيروت الشركة العربية للنشر والتوزيع- 1992.

📖د. طارق عبد العال حماد – تقييم أداء البنوك التجارية : تحليل العائد والمخاطرة– الدار الجامعية– الإسكندرية -طبعة 1999 .

📖د.عبد الغفار حنفي، د.رسمية قريا قص – الأسواق والمؤسسات المالية– مركز الإسكندرية للكتاب– طبعة 1999.

📖 رانية عثمان- استخدام برنامج التحليل الإحصائي spss - الطبعة الأولى- مكتبة الراتب العلمية- عمان/الأردن 1991.

📖 سعد زغلول بشير- دليلك إلى البرنامج الإحصائي spss- المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية- العراق 2003.

📖 عبد الكريم بوحفص- الإحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية والإنسانية- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر2005.

📖 محمد خير- أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية spss- الطبعة الأولى- دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع- عمان/ الأردن2005.

📖 محمود مهدي البياتي- تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي spss - الطبعة الأولى- دار الحامد للنشر والتوزيع- عمان/الأردن2005.

المراجع بالفرنسية:

📖 MARKSL et COLEMAN - cases in commercial bank management - new York - 1992 .

المقالات:

📄د. ثائر داود سلمان- مقالة التحليل العاملي- جامعة بغداد 2012.

📄د. صوار يوسف، أ.رزين عكاشة – مداخلة في ملتقى: الطرق الكمية في التسيير بجامعة تيارت 2014.

مواقع الانترنت:

http://www.Fornawara.jeeran.com

المقدمة العامة

الفصل الأول

الاطار النظري للبنوك التجارية

الفصل الثاني

تقييم اداء البنوك التجارية

الفصل الثالث

تطبيق نموذج التحليل العاملي على مجموعة من البنوك العربية

المراجع

الخاتمة العامة

الملاحق